الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتحديات تنويعه

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي

من إعداد الطالبة:

- أجغيم رحاب

تحت إشراف:

د. أرزيوقات ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر	سكيكدة	رئيسا للجنة
ميلود أرزيوقات	أستاذ مساعد 1	سكيكدة	مقررا
أوضافية حدة	أستاذ مساعد 2	سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

إهـــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرت هذا الجهد إلى من جعل الله
طاعتهما بعد طاعته وطاعة رسوله
صلى الله عليه وسلم أمي حفظها الله
وبارك في عمرها .... إلى أبي الغالي
الذي سهر الليالي من أجلنا ..... إلى
شريك حياتي ورفيق دربي زوجي ....
إلى أخي و أخواتي وعائلة زوجي .....
إلى جميع الأهل من قريب أو من بعيد.

شكـــــــــــــــــــــــــــــــر

بعد شكر الله عز وجل الذي من علي بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث والذي أسأله الهداية والتوفيق في أعمالي و مستقبلي، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: **ارزيوقات ميلود،** لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى مختلف توجيهاته ونصائحه.

كما أتقدم بخالص شكري إلى اللجنة المحترمة التي قبلت مناقشة هذه الرسالة.....

شكرا للجميـــــــــــع

مقدمة عامة:

يقاس تطور الشعوب في العلم والثقافة والسياسة والفن وغيرها من مجالات التطور الصناعي بمدى تطورها الإقتصادي وهذه النظرية واضحة في تطبيقها لدى الدول المتقدمة صناعيا حيث يشكل الاقتصاد العامل الأساسي والمهم في التطور الفكري والإجتماعي وعلى العكس من ذلك نرى مجتمعات متخلفة إقتصادياومايرافق هذا التخلف من إنحدار على كافة المستويات, ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الإقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة التراكم الرأسمالي وتمويل عملية التنمية الاقتصادية أصبح هناك تناقص شديد بين الأمم من أجل إكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة وتلبية الحاجات الأساسية لمواطينها كما أن إكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هي الإستراتيجيات التي تخدمه والمتمثلة في إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي, وإستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهذفة من خلال إحلال الواردات وتنمية الصادرات وإستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعة الثقيلة أو الخفيفة بالإضافة إلى الإستراتيجية المتعلقة بملكية المشروعات.

ولهذا فقد توجهت معظم الدول النامية التي كنت تعاني من سوء إستغلال الثروات والذي يصل أحيانا إلى درجة إنعدامها في العقدين الماضيين مع إختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والإجتماعيةوالإقتصاديةوالإعتماد في مسيرتها الاقتصادية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات وتتكامل معه.

والجزائر بحكم إنتمائها لمجموعة الدول النامية ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي إنتهجت بعد حصولها على الإستقلال السياسي خططا تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي حيث أصبحت الجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية إقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية , لكن بدون إمتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبينية على إستخدام الأساليب والتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية. لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والإجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل كما أن الإعتماد على قطاع المحروقات كمصدر واحد لتراكم رأس المال يجعل إقتصادنا الوطنية مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطوير الأسعار في الأسواق الدولية كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثير بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

وبذلك فإن الصناعة الجزائرية شهدت مرحلة تحول وتطور عميق من شأنها ترتيب وهيكلة القطاع وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيات وأساليب إنعاش الصناعة الجزائرية والتي تسعى من خلال ذلك إلى الإنتقال من مرحلة غياب لتصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعد الصناعات وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية فروع صناعية كثيرة فيها حيث أن هذه الإستراتيجية تسد حاجات ونقص الإهمال الذي كان يعاني منه القطاع الصناعي خاصة من أجل زيادة التصدير ومواجهة المنافسة الشرسة على المستوى الدولي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" ماهي إستيراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر تحديات تنويعها؟"

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد بدائل فعالة تمتلكها الجزائر من أجل تطوير وتنويع القطاع الصناعي.؟

- على ماذا يتوقف نجاح استراتيجيات تطوير الصناعة من أجل تعزيز القطاع الصناعي الجزائري؟
- ما السبب في وجود مشاكل في الصناعة الجزائرية رغم استراتيجيات تطويرها؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- توجد بدائل فعالة تمتلكها الجزائر من اجل تطوير القطاع الصناعي الجزائري.
- يتوقف نجاح استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي من أجل تعزيز القطاع الصناعي على وجود عدة سياسات وأساليب من أجل التنويع والانتعاش.
- وجود مشاكل في الصناعة الجزائرية رغم وجود استراتيجيات الصناعة هو عدم وجود فعالية للمسيرين الاقتصاديين على اتخاد قراراتهم ووضع خطة واضحة تتماشى مع الإمكانيات الموجودة.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لإختيار الموضوع نذكر منها

إرتباط الموضوع بإختصاص الباحث.

الأهمية والدور الذي يبرزها إستراتيجيات القطاع الصناعي في إنعاش وتنمية وتنويع إقتصاد الجزائري.

أهداف البحث وأهميته:

أ - **أهدافه :**تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أساسيات عامة حول الصناعة ونشأتها والإستراتيجيات التي تفتح لها جسا لتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى معرقة مشاكل التصنيع في الدول النامية .
- التعرف على واقع الصناعة في الجزائر وخصائصها.
- التعرف على الإستراتيجيات التنموية للنهوض وتنويع الاقتصاد الصناعي الجزائري.

ب - **أهميته:**

يهدف الموضوع إلى معرفة دور وأهمية الإسترتيجيات الصناعية المقترحة إلى توصيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي الدزائري وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع من التخلف والتبعية حتى يتمكن بالقيام بدوره المنشود في عمية التنمية الاقتصادية والإجتماعية على النحو الذي قدرته الدولة ةأكدت ضرورته تداعيات الأحداث والحقائق المستجدة والمتوقعة.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

أ - **الحدود المكانية**: تخص هذه الدراسة واقع الجزائر من خلال الدور الذي تلعبه الإسرياتيجات في تطوير ونمو القطاع الصناعي الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة.

ب - **الحدود الزمنية**(تم تحديد الفترة من 1961 -2019):

منهج الدراسة:

يهدف إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختيار مدى صحة الفرضيات المقترحة حيث إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي أسرد مختلف المفاهيم العامة والإستراتيجيات الصناعية الجزائرية وإستعنا بمختلف الإحصائيات من أجل تحليل أهم الإستراتيجيات لتطوير الصناعة وأساليب تنويعها في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- كثرت المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث والدي يؤثر بالضرورة على صعوبة التحكم بالموضوع.
- صعوبة التركيز وإختار هذه الدراسة وذلك لكون هذا الموضوع واسع والإهتمام به منذ القدم لبلوغ أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.
- عدم إمكانيتنا الحصول على المعطيات الإحصائية من مصدر واحد وهذا مع وجود إختلافات وتباينات ين هذه المعطيات.

هيكلة الدراسة:

للإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى فصلين: فصل نظري خاص بمفاهيم عامة حول الصناعة والفصل الثاني بالصناعة في الجزائر.

- **الفصل الأول** : تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الصناعة والذي قسم إلى ثلث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للصناعة أما المبحث الثاني فقد تناولنا إستراتيجيات الصناعة ومشاكل التصنيع في الدول النامية وأخيرا تم التطرق إلى الدراسات السابقة في المبحث الأخير.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل آفاق نمو التطور الصناعي في الجزائر، وقد قسم هذا الأخير إلىمبحثين، تناولنا في المبحث الأول واقع القطاع الصناعي في الجزائر. أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عناستراتيجيات تطوير وتنويع القطاع الصناعي في الجزائر.

تمهيد:

يتطلب إشباع الحاجات الإنسانية بدل الجهد البشري لإنتاج ما يلزم لهذا لإشباع من سلع وخدمات، ويتمثل هذا الجهد البشري فيما يطلق عليه بالأنشطة الاقتصادية. وهنا نجد الصناعة كنشاط إقتصادي يستخدم العديد من الموارد الاقتصادية من أجل إنتاج سلع نهائية تامة الصنع أو سلع بسيطة تستخدم كمدخلات في إنتاج سلع أخرى.

وغير أن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها العديد من البلدان للإستثمار في القطاع الصناعي والتي تعتبر عائقا أمام تقدم الصناعة ولكن يكن النجاح في هذا القطاع من خلال عدة عوامل تملكها الدول لضمان نجاحها في المجال الصناعي، ورغم إختلاف الإسترتيجيات التصنيعية المعتمدة فيبقى الهدف واحد وهو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

وإلماما بهذا الموضوع تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الصناعة أما المبحث الثاني فناولتا إستراتيجيات الصناعة ومشاكل التصنيع في الدول النامية والمبحث الثالث الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصناعة.

يعد التطور الصناعي في أي بلد معيارا لمستوى النمو الاقتصادي حيث أن هذا التطور السريع في قوى الإنتاج للميدان الصناعي في بلدان العالم المتقدم والتي يشار إليها بالدول الصناعية، هذا التقدم أدى بهذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصاديا إلى بلدان متقدمة ضمن مراحل النظام الرأسمالي الصناعي وهذا بعد أن مرت هذه البلدان بعدة مراحل من مراحل التصنيع بإعتمادها على عدة عوامل ذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الصناعة.

تمثل الصناعة أحد القطاعات العامة التي تقوم عليها مختلف الاقتصادات فهي تؤدي دورا مهما في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع معدلات النمو بشكل سريع، ولهذا إهتمت جميع بلدان العالم بتطوير هذا القطاع منذ القدم وذلك بوجود عدة مراحل خضعت لعدة تعريفات لكثرة انشغالهم والاهتمام بها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الصناعة.

إرتبط ظهور النشاط الصناعي بوجود الإنسان نفسه زمانا ومكانا فمنذ خلقه عمل على توفير قوته وحماية نفسه ما إستدعى إستخدامه لوسائل وأدوات توفر غايته مما وفرته الطبيعة منها، غير أنه عمد لتحسينها لاحقا ثم إلى صنعها بعدئذ، وقد حقق إنجازات هامة على هذا الطريق عندما تحول من التجوال و الترحال نحو الإستقرار و الإستيطان وكانت أولى هذه الإنجازات صنعه الفؤوس و السكاكين ثم أواني فألواح الكتابة واستخدم لهذا الغرض مواد أولية من محيطه كالحجر الصلب والطين والخشب وأنواع النبات، وكان من يستخدمها يحاول صنعها بنفسه وفي محيط عائلته ولكن هذا التقدم الذي كان يحرزه الإنسان أخذ يتميز من بين أفراده ممن يتمتعون بمهارات خاصة في صنع هذه الأدوات فكانت هذه تمثل أولى مراحل التخصص الذي قاد إلى إنجاز قفزة هامة في مجال صناعة الفخار والملابس والعجلات، مما كان له الأثر البارز فيما تلاها من تطور حضاري شمل أوجه حياة الإنسان برمتها.

إن معرفة الإنسان الكتابة إنما قامت على ما أنجزه في مجال صناعة الفخار أولا وتطور نقله وإتصاله إنما يعود إلى ما إخترعه من صنع العجلات وما أنجزه في ميدان الحرب وصنعه آلات القتال بني على معرفته المعادن وأساليب تعدينها وتصنيعها[1].

تعتبر مرحلة الثورة الصناعية أهم محطة في تاريخ الصناعة لما كان فيها من اختراعات وإكتشافات إرتبطت بقارة أوروبا وهذا لا يعني أن كل الدول الأوروبية عرفت التصنيع في آن واحد، بل كان التطور متباين وبوثيرة مختلفة من دولة لأخرى حيث عرفت بريطانيا بمهد الثورة الصناعية وتعتبر سباقة في هذا الميدان على الرغم من إختلاف المؤرخين في تاريخ التطور الصناعي في هذا البلد من سنوات 1740 والسنوات الأولى من القرن الثامن عشر فيما تأخرت بعض البلدان الأوروبية حتى 2014.

لكن مع تطور الصناعة في بريطانيا ثم فرنسا ثم بلجيكا عمقت الفجوة بين أوروبا وباقي القارات مما أعطى السيطرة على المواد الأولية والثروات الطبيعية، أما باقي الدول الأوروبية فتطورت بها الصناعة بدرجات

[1] نعيم إلهام ، **إستخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمدجة النظم الصناعية** ، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2015-2016 ، ص 11.

متفاوتة كالنمسا و إسبانيا و إيطاليا و البرتغال . من جهة أخرى ظهرت الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية كثاني دولة صناعية في العالم مخلفا ورائه كلا من بريطانيا وألمانيا على الرغم من أنه كان يعتبر البلد الأكثر تأخرا في ميدان الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد ظهرت الصناعة في روسيا في القرن التاسع عشر ولكن بوثيرة بطيئة[2].

الفرع الثاني: مفهوم الصناعة.

خضع مفهوم الصناعة إلى جملة من التأويلات والتعاريف المتنوعة ومصدر هذا الإختلاف ووجهات النظر والمعرفة المختلفة للفقهاء والكتاب وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها:

- **الصناعة** هي: " مجموعة المؤسسات التي تقدم منتجات وخدمات للمستهلكين أو المستفيدين في أسواق معينة ولها قدرة القيام على تقديم منتجات بديلة لكل المؤسسات الأخرى"[3].

- يمكن تعريف **الصناعة** على أنها:" مجموعة الأعمال التي يتم عن طريقها تقديم خدمات متشابهة أو إنتاج منتجات متشابهة وتشير كلمة الصناعة إلى كافة الوسائل التجارية المجتمعة وبذلك فإنها تزود البشر بالطعام والملبس والمأوى والعديد من الحاجيات الإنسانية، كما أنها تجعل الحياة أكثر سهولة فهي توفر أساليب الترويج والأجهزة التي تسهل القيام بالأعمال بالإضافة إلى توفير الأدوية والعقاقير"[4].

- وتعرف أيضا على أنها:" مجموعة المؤسسات تقدم خدمات أومنتجات يمكن أن تمثل بعضها البعض بدائل وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك". على سبيل المثال فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديل للآخر وبالرغم من تقنيات الإنتاج المختلفة فإن المؤسسة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس المجال الصناعي مثلها مثل المؤسسات التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيكي إذ أنهما يخدمان نفس حاجات المستهلك[5].

- عرف **florencesargent**الصناعة بأنها :" مجموعة من المصانع التي تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع التي يكون نشاطها الرئيسي إنتاج سلعة معينة"[6].

- عرف **chambrlin** الصناعة بأنها :" مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و إن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا"[7].

- عرف **fortman BDG**الصناعة بأنها:"مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"[8].

وعموما هناك ثلاثة مفاهيم أساسية **للصناعة :**

1 -مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:

---

[2] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي** ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2005،ص 11.

[3]Hill ; G.W.& ; JONES ; G-R ; « Strategic mangmement theory : An Integrated Approach»Tnd; ed; Houghton Mifflim company; USA; 1992; P72.

[4]فتيحة منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الاكاديمي الطبعة الأولى ،الأردن 2016،ص112 بتصرف.

[5] تشارلز و جاريت جونز، **الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي و محمد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2001 ص 131.

[6]محمد محروس إسماعيل، **إقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية وتطبيقية)**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987 ص 56.

[7]مدحت القريشي، مرجع سابق ص 25.

[8] مدحت القريشي ،نفس المرجع السابق ص 26.

حيث هنا يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج ويستند هذا المفهوم على النشاط لاستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة .

فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكنة المسيرة باستغلال الطاقة المولدة مركزيا بالأسلوب النموذجي في انتاج المواد الصناعية وفي ضل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي :

أولا: جمع المصانع التي تتولى عمليات الصناعية لنقل المنتجات الوسيطة أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة .

ثانيا: ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لنقل أصناف سلعة معينة .

ثالثا: ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه. ومنه فإن المفهوم التاريخي للصناعة يعتمد بالدرجة الأولى على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية[9] .

2 -المفهوم الاحصائي للصناعة

حسب هذا المفهوم فان الصناعة تتألف من عدة منشآت والمنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية والمفهوم الاحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهذا يمثل الجوهر لمفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي , والمفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تطبيقي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة[10].

3 -مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية .

بموجب هذا المفهوم تتألف الصناعة من عدة منشآت التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع وتتألف كل نشأة من وحدة إقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج اسلع ويدبرها منظم واحد يقوم بإتخاد القرارات.

وحسب هذا المفهوم فالقطاع الصناعي يضم ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي:

✓ مجموعة ن الصناعات الإستخرجية التي تتولى إستخراج الماد الخام المتوفرة في الطيعة معدنية كانت أو غير معدنية ,فوق الأرض أو باطنها.

✓ مجموعة الصناعات التحويلية التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة أو المصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها .

4 -**المفهوم الدولي للصناعة** : فيعتبرها شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي او خدمي ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه إستخدامها على إعتبار أن بعضها يمثل مادة أولية والأخرى سلعة صناعية وسيطية أو سلعة لازمة للإستهلاك النهائي[11].

---

[9] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**،مرجع سبق ذكره ص 24.

[10] الدكتور محمد سلمان حسن ، التخطيط الصناعي ، دار الطليعة، بيروت، سلسلة دراسات تقدمة ، يونيو 1974 ص 14 .

[11] EH . Chamberlin the THeory of monopolistic compition 7the edition , Harvard Univ Press, Cambridge, Oxford 1965 P 81. 25 نقلا عن مدحت القريشي ص

المطلب الثاني:تصنيف الصناعات ودورها في التنمية الاقتصادية.

إن القطاع الصناعي من بين القطاعات الهامة المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد ولهدا فقد اهتمت البلدان بتصنيف مختلف الصناعات لبلوغ أهميتها اقتصاديا.

الفرع الأول: بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات.

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة حيث أن كل منهم يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج وإستخداماتهة, فإذا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى إستخراجية وتحويلية , **فالصناعات الإستخراجية** هي التي تتولى إستخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها , أم الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة الواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد واصلب , صناعة النسيج, الصناعة الكيميائية والصناعات الغذائية[12].

وحتى الملكية الخاصة بالمنشاءات الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع ن الصناعات وهما القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط , ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1 -**تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتوج** : إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتوج فإننا يمكننا التمييز بين نوعين وهما :[13]

أ - **الصناعات الثقيلة:** وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والإستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب -**الصناعات الخفيفة** : تتمثل في ناعة السلع الإستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية والتبغ والمنسوجات والآلات والخشب.

2 -**التصنيف القياسي الدولي لأنشطة الصناعة** :حسب التصنيف القياسي الدولي (IS IC(الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثها إستخداما في الإحصائيات الصناعة الدولية فإن القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية هي:

[12]مدحت القريشي،الاقتصاد الصناعي ،مرجع سبق ذكره،الصفحة 89

[13]مخضار سليم، **دراسة تحليلية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاية،جامعة أي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2017-2018،ص96.

أ - **التعدين والمقالع (المحاجر):** وتظم هذه المجوعة أربعة فروع صناعية وهي إستخراج افحم الحجري والنفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة أو إستخراج المواد المعدنية الخام.

ب - **الكهرباء والماء والغاز:** وتظم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها والماء والغاز

ت - **الصناعة التحويلية:** وتظم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية على مستوى الرقمين (TWO DIGITS) وهي كالتالي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ(31)
- صناعة المنتوجات والملابس والصناعات الجلدية (32)
- صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث (33)
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر (34)
- صناعة الكيماويات والمنتوجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك (35)
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (ما عدا الفحم والنفط) (36)
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (37)
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات (38)
- صناعة تحويلية أخرى (وتظم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة)(39).[14]

3 -تصنيف الصناعة حسب التكنولوجيا المستخدمة :

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2005) فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة التي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وإنخفاض كثافة رأس المال والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهاراة اليد العاملة والصناعة ذات التكنولوجيا المتطورة ومن اهم مميزاتها أنها تعتبر ن الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا.

أ - **الصناعات منخفضة التكنولوجيا:** وتشل الصناعة الغذائية والمشروبات ,صناعات منتجات التبغ ,الصناعة النسيجية , صناعة الملابس والمنتوجات الجلدية والأحذية ,مصنوعات الورق والمنتوجات الورقية , مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب -**صناعات متوسطة التكنولوجيا** : وتظم صناعة تكري النفط والوقود النووي ,صناعة المطاط ,الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة .

ت -**الصناعات عالية التكنولوجيا :** يشمل هذا النوع في الصناعات الكيميائية , صناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب, الصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية , إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورت ومعدات النقل. [15]

---

[14] فتيحة فيصل منيعي،**النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**،مرجع سبق ذكره،ص125

[15] منظمة الأمم المتحدة الصناعية،التقرير السنوي2013،ص 12

4 -**تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONC):** يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي:

- الطاقة والمحروقات.
- المناجم والمحاجر.
- صناعة الحديد والصلب والتعدين والصناعة الميكانيكية وكذلك الصناعة الكهربائية.
- مواد البناء ,الفخار والزجاج .
- الصناعة النسيجية .
- صنعة الجلود والأحذية .
- صناعة الخشب والورق .[16]

❖ **عوامل نجاح الصناعة**

يمكن تلخيص العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة في سبع عوامل هي :

1. **النقود :**

تعتبر النقود عاملا هاما لأي عملية صناعية , فبواسطها يمكن الحصول على المصنع والآلات وشراء المواد ودفع الأجور .

2. **الآلات** :

يقصد بها العامل المعني العريض له رأي في المباني والآلات بكافة أنواعها البسيطة أو المعقدة , الصغيرة أو الضخمة , اليدوية أو الأتوماتيكية ويعتبر هذا العامل من الأصول الثابتة التي يمكن إستخدامها لعدة سنوات قبل أن يستهلك .

3. **المواد:**

تمثل الواد جميع الأصناع التي تدل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تركيب المنتج النهائي أو تستخدم في العملية الصناعية بعض من المواد الخام كالحديد , القمح ,القطن ...إلخ والبعض الآخر يعتبر أحد عوال الإنتاج بالنسبة لصناعة أخرى , وحتى يمكن التفرقة بين هذه المواد وبين الواد الخام يطلق عليها الواد النصف مصنعة .

4. **الرجال :**

يقصد بهذا العامل جميع القوى البشرية التي تشترك في العملية الصناعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لإخراج المنتج النهائي إلى حيز الوجود .

5. **الوسائل :**

يمثل هذا العامل طرق التنسيق بين طاقات الآلات وطبيعة المواد ومجهود الطاقات البشرية .

[16] مدحت القريشي،**الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره.ص 90-91

والواقع أن نجاح أو فشل الشركة الصناعية يتوقف إلى حد كبير على طريقة التنسيق المستخدمة لذلك تجري الشركات الدراسات المختلفة للتوصل إلى أفضل طرق تنسيق يمكن تطبيقها .

6. الأسواق :

تعتبر الأسواق مصدر الدخل الوحيد للشركات الصناعية , وفي هذا الدخل يمكنها دفع تكاليف الإنتاج . فلا تتوقف نجاح الشركة الصناعية على مجرد ملئ مخازنها بالمنتج النهائي بل على تصريفه في الأسواق المجزية .

7. الإدارة :

يقصد بها العامل التخطيط ,التنظيم ,التوجيه والرقابة ولابد أن يقوم كل فرد يشغل مركز إداري

- سواء وظيفة رئيس مجلس إدارة أو رئيس عمال لهذه الوظائف الأربعة من أجل ضمان التخطيط السليم للعملية الصناعية .[17]

الفرع الثالث : القطاع الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الآن التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم ,حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول العربية مطلع القرى التاسع عشر الفضل الكبير في التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والإقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي .

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد , أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي , حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي حيث { كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكثر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الإستمرار في المدى الطويل .[18]

ومن بين المزايا :

1. إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل نمو الدخل الوطني من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى . ولهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والإقتصادي والدخل الوطني . حيث كثيرا ما يربط البعض كل من التقدم والثورة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي , وكذا تأخر وفقر الدول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية وذلك نتيجة الإنتاجية المرتفعة للعل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لقدرة القطاع الصناعي على إستيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا وإستخدام الآلات والمعدات المتطورة .

---

[17] د عادل حس، **مشاكل الانتاج الصناعي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر** ،بيروت،لبنان،1976،ص 10.

[18] مخضار سليم ، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، مرجع سبق ذكره،ص97

2. تلجأ الدول النامية للتصنيع بإعتباره أحد والوسائل الأساسية لإيجاد فرص عمل والتخفيض من حدة البطالة , حيث أن معدلات انو السكاني في هذه الدول تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة .
3. يساهم التطور الصناعي في إيجاد المهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية وإرتفاع مستويات المداخيل .
4. إن التطورالصناعي يساعد على تخفيض ظاهرة عدم الاستقرار الإقتصادي للدول النامية خاصة المعتمدة منها على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأولية. حيث أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى التقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي وذلك بسبب إنخفاض مرونات الطلب والعرض للمنتجات الأولية. وعلوم أن الإعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى المداخيل وبالتالي معدلات التنمية .
5. إن نمو وتوسيع الصناعة السريع نسبيا لا بد أن يؤدي إلى إرتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الإقتصادي المشوه .
6. يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه بإعتباره من القطاعات الرئيسية والمهمة في إقتصادات الدول النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إستخدام الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات ...إلخ لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة دون تصنيع كما لا يمكن تصور توسيع وتطور صناعي دون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية .
7. كما ان القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع التصديرية ويقلل من إستراد مثل هذه السلع مما ينعكس بالشكل الإيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . كما أن عجوزات ميزان المدفوعات تعتبر كمبرر لتبني سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات , كما يوفر التصنيع قدرا من المرونة للإقتصاد الوطني والقابيلية على التكيف على عكس الإعتماد على عدد محدود من السلع الأولية التصديرية.
8. إضافة إلى أن التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري دون أسعار السلع المصنعة أعلى أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية مما يزيد من القدرة الشرائية للبلد فتزيد رفاهيتها .
9. التصنيع يعزز القدرة الدفاعية عن البلد في حالة تطوير التصنع الحربي وبالتالي تقوي النزعة والعزة القومية للبلد. [19]

[19] أ.حميد بن نية ود.فكارشة سفيان، **الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرارالاقتصادي في الجزائر** ،محور المداخلة:رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر،عنوان المداخلة:الاستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية،جامعة البليدة،ص 5-6.

المبحث الثاني : إستراتيجيات الصناعة وبعض مشاكل التصنيع في الدول النامية

لقد أصبحت عملية التنمية الصناعية هدفا تسعى إلى تحقيقه أغلب الدول خاصة الدول النامية من أجل نقل المجتمع من واقع التخلف إلى حالة أفضل مما دفع الحكومات إلى الاهتمام بإنشاء المصانع والمعامل لإستغلال الموارد الإقتصادية وذلك وقف إستراتجيات وسياسات من أجل تنويع الاقتصاد والمساهمة الفعلية في تحقيق الإكتفاء الذاتي , لكن في واقع الحال فإن تجربة التصنيع في أغلب البلدان النامية متعثرة ومازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها .

المطلب الأول : إستراتيجيات الصناعة .

يمكن النظر إلى إستراتيجيات التصنيع المتبعة في الدولة ن عدة جوانب أهمها :

- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات (خاصة أو عامة)
- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعة (الثقيلة أو الخفيفة)
- إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المتقدم (الفن الإنتاجي الكثيف العمل–الفن الإنتاجي الكثيف الرأسمال)
- استراتيجية التصنيع المتغلقة بالسوق المستهدقة

الفرع الأول : إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات (خاصة أو عامة)

إن حجم كل من القطاع الخاص والقطاع العام الحكومي ودور كل قطاع في نمو قطاع الصناعة يختلف لعدة أسباب أهمها:

1.1 النظام الاقتصادي السائد في المجتمع :

وهل هو نظام رأسمالي , إشتراكي أو نظام مختلط , فالدول التي تتبع النظام الرأسمالي ترتفع فيها الأهمية النسبية بالقطاع الخاص والمشروعات الخاصة . وتزداد نوع الأهمية النسبية للقطاع العام الحكومي في الدول التي تتبع النظام الإشتراكي .

2.1 مرحلة النمو الاقتصادي:

حيث يحتاج الإقتصاد لتدخل الحكومة في النشاط الإقتاصدي في بداية مرحلة النمو الاقتصادي وذلك لإنشاء مشروعات البنية الأساسية أو التجهيزات الأساسية في المجتمع والتي تعتبر ضرورية في عملة التنمية والتصنيع مثل : مشروع توليد الكهرباء ،المياه ,الطرق ,المواصلات و الاتصالات وأيضا لإقامة الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال , ومن النمو الإقتصادي تزداد قدرة القطاع الخاص وترتفع أهميته النسبية .

2 – نوع الصناعات التي يتم إقامتها :،

هل هي صناعة ثقيلة أم خفيفة , القطاع الخاص يقبل أساسا على أساس الصناعات الخفيفة وهي الصناعات الإستهلاكية والتي لاتحتاج إلى حجم كبير من رؤوس الأموال , بحيث يرتفع فيها معدل الربح وتقل فيها درجة المخاطرة .

أما الصناعة الثقيلة فغالبا ما تقوم فيها الحكومة من خلال مشروعات القطاع العام لأنها تحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال ولا تحقق ربحا سريعا وترتفع فيها درجة المخاطرة مثل : صناعات الآلات والمعدات والحديد والصلب والبيتروكيماويات وقد تلجأ الحكومة إلى إشتراك القطاع الخاص في ملكية بعض المشروعات بعد ذلك .

3- الوفرات والأثار الخارجية الإيجابية والسلبية :

وهنا يحتاج الأمر أن تتدخل الحكومة فبالنسبة للمشروعات التي تتولد عنها وفرات خارجية إيجابية فهذه المشروعات يعود منها النفع على المجتمع ويكون العائد الاجتماعي فيها أكبر من العائد الخاص وهنا تظهر الحاجة لتدخل الحكومة لإقامة هذه المشروعات خاصة في بداية عملية التنمية أو إعطاء دعم للقطاع الخاص في حالة قيامه بهذه المشروعات مثال : مشروعات توليد الكهرباء ,مشروعات المياه ,مشروعات السكك الحديدة والمشروعات التي يترتب عليها تدريب اليد العاملة .

أما بالنسبة للمشروعات التي يتولد عنها وفرات خارجية سلبية أي أثار ضارة على المجتمع مثل لمشروعات الملوثة للبيئة فإن العائد الاجتماعي لهذه المشروعات يكون أقل من العائد الخاص وتكون التكلفة الاجتماعي للمشروع (أي تكلفة على المجتمع) أكبر من التكلفة الخاصة له وهنا يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لإقامة هذه الصناعات في مناطق صناعية خارج المناطق السكنية وأن تستخدم الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تقلل معدلات التلوث لتلك المشاريع .

وفي حالة ترك هذه المشروعات للقطاع الخاص فيمكن أن تتدخل الحكومة أيضا عن طريق إجبار المشروعات الخاصة على إستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تقلل معدلات التلوث ويمكن أن تتدخل من خلال فرض الضرائب على تلك المشروعات .[20]

الفرع الثاني : إستراتجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعات (صناعة ثقيلة أو خفيفة) .

يمكن النظر إلى إستراتجية التصنيع من زاوية نوع الصناعات فهناك إستراتجية للتصنيع ترتكز على الصناعات الخفيفة أو الإستهلاكية وأخرى ترتكز على الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية .

أ - إستراتيجيات الصناعات الخفيفة :

تتحلى أهمية هذه الإستراتيجية في أنها تمثل نمط المجتمع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها , فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها إعتمادا على الصناعات الإستهلاكية ثم على ذلك الصناعات الوسيطية وأخيرا الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية , وقد إعتمد هذا التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب . وذلك يعني أن الصناعة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوقا كافية لها .

ويمكن تفسير ذلك بالإعتماد على قانون Engel الذي ينص على أنه "في حالة إزدياد الدخل الحقيقي للأفراد بعد حد معين فإن نسبة ما يتفق على الغذاء تأخذ في الإنخفاظ . أو بمعنى آخر تنخفض مرونة الطلب الدخلية على الغذاء في حالة زيادة الدخل الحقيقي للأفراد فوق حد معين وفي الوقت نفسه تزداد مرونة الطلب الدخلية على السلع الإستهلاكية المصنوعة ".

[20]http://daar-m,com/downloads,php;do=file &id=164. Act. 15/08/2020. A 17:00h .

وبالتالي تحدث تحول في هيكل الطلب تجاه الصناعات الإستهلاكية المصنوعة نتيجة إزدياد الدخل , مما يشجع على إنشاء وإزدهار هذه الصناعات . ومع نمو وإنتشار الصناعات الإستهلاكية يزداد الطلب على الصناعات الوسيطية مما يؤدي على التوسع في الإستثمار في هذه الصناعات. وفي مرحلة تالية تقام صناعات أدوات الإنتاج أو الصناعات الرأسمالية وذلك بعد أن يكون قد إتسع السوق على منتجات هذه الصناعات نتيجة توسع كل من الصناعات الإستهلاكية والصناعات الوسيطية .

إن الصناعات الإستهلاكية هي كل الصناعات التي تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد وهذا مايميزها على الصناعات الإنتاجية التي تساهم في إنتاج السلع الإنتاجية التي تستهلك لإنتاج سلع أخرى. يرى Hofman في هذا المجال أنه يكفي أن تصبح الصناعة الإستهلاكية إذا كان 75بالمئة على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا إستهلاكية وتعتر صناعة إنتاجية إذا كان 75 بالمئة من إنتاجها يشكل سلعا إنتاجيا .

تبدأ معظم الدول النامية تصنيعها للصناعات الإستهلاكية وذلك نظرا لملائمة هذا النوع من الصناعات مع é حجم ضخم من رؤوس الأموال, كما أن إقامت تلك المشروعات بالحجم الأمثل لمها يحتاج لحجم كبير من رؤوس الأموال (الحجم الأمثل للمشروعات هو الحجم الذي تصل إليه التكلفة المتوسطة لأقل مستوى لها وتصل الكفاءة الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها)

أ - **المواد الأولية** : فإذا توفرت المواد الأولية الازمة للصناعات الثقيلة فهذا يشجع على إختيار نمط التصنيع الثقيل.

ب -**توفر البنية الأساسية في المجتمع:** أي توفر مشروعات التجهيزات الأساسية مثل الطرق ووسائل المواصلات والإتصالات والسكك الحديدية ومشروعات توليد الكهرباء ومشروعات المياه ...إلخ وهذا من مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص.

وهناك أيضا بما يسمى بالبنى التحتية غير المادية وتشمل الظروف والبيئة الملائمة للتصنيع مثل القوانين والأنظمة الاقتصادية المؤثرة على الإستثمار الصناعي ومؤسسات التعليم والتدريب الذي تهيئ الظروف للتصنيع وتساعد على إستخدام التكنولوجيا المتطورة والتي تعتبر من مقومات الصناعة في العصرالحديث.[21]

الفرع الثالث : إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي

يعبر الفن الإنتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج فهناك: فن إنتاجي كثيف العمل وفن إنتاج كثيف الرأس مال.

يعتمد كثيف العمل على إستخدام عنصر العمل بدرجة أكبرمن إستخدام عنصر رأس المال (الآلات) أما كثيف رأس المال فيعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من إستخدام عنصر العمل.

ومن أهم العوامل التي تتوقف عليها عملية الإختيار بين فن إنتاجي كثيف العمل وكثيف رأس المال

- الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (العمل رأس المال) يمكن أن تتأثر أيضا بالسياسات التي تتبعها الحكومة فمثلا تتدخل الحكومة بتحديد حد أدنى لأجور العمل يجعل مستوى أجور العمال مرتفعا أو أن تتدخل وتؤثر على ثمن الآلات عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمروكية على إستيرادها وهذا يشجع من استخدام الفن الإنتاجي الكثيف الرأس المال.

[21] http://vnasrulddin;kau;edu.sa/files/0004512/subjects/صناعي/doc 20/08 /2020 . A 20:00H .

- نوع الصناعات التي يثم إقامتها هل هالنهائية ي صناعات ثقيلة او خفيفة , فالثقيلة بطبيعتها تعتد على إستخدام فن إنتاجي كثيف رأس المال عكس الخفيفة مثل الصناعات الإستهلاكية فإنها يمكن أن تعتمد على الفن الإنتاجي كثيف العمل.
- مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين عناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلعة, فبعض الصناعات تعتمد طريق فنية محددة أي نسبة محددة من عناصر الإنتاج (الآلات والعمالة) ويكون من الصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية تصنيع السلع أي يصعب إحلال العالة مكان الآلات والعكس مثل صناعة الحديد والصلب.[22]

الفرع الرابع : إستراتجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة من عملية التصنيع

1. **إستراتيجية إحلال الواردات** : يقصد بها أن ينتج المجتمع محليا مكان يستورده من قبل أو ما كان يمكن أن يستورده أو لم يقم بهذا الإنتاج ,وتعتبر سياسة إحلال الواردات بمتابة التوفيق بين رغبة المجتمعات المتخلفة في التنمية الصناعية وبين سيادة النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية فلم يكن ثمة بأس من أن تقوم بعض الصناعات التي تنتج السلع الإستهلاكية في تلك المجمعات طالما أنها لا تملك إلا أن تستورد السلع الإنتاجية أو المعدات الرأسمالية والوسيطية من الدول الصناعية المتقدمة . فهي وإن حجبت جزءا من السوق المحلية عن صادرات الدورل المتقدمة صناعيا من السلع الإستهلاكية فإنها تفتح مزيدا من السوق المحلية لصادرات تلك الدول من السلع الإنتاجية لتنسجم ذلك مع الإتجاه الجديد الصاعد في السوق الدولية العالمية.

ومن أهم الوسائل التي تتبعها الدول النامية لتنفيد إستراتيجية إحلال الواردات توفير الحماية الجمركية للسلع الإستهلاكية المنتجة محليا عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الإستهلاكية الستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وبالتالي يرتفع سعرها ويزداد الطلب على الإنتاج المحلي ويزداد معدل الربح في إنتاج الصناعات الإستهلاكية محليا. وهذا يشجع المنتجين على إقامة تلك النامية الصناعات كما تقوم الحكومة في نفس الوقت بتخفيض تكالف إنتاج السلع الإستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على إسترداد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الإستهلاكية[23]

مزايا إستراتجية إحلال الواردات :

- ✓ يمكن أن تسهم هذه الإستراتجية في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال تقبل الإسترداد أي(تقليل إسترداد السلع الإستهلاكية) وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل التبعية للخارج.
- ✓ يمكن أن تسهم هذه الإستراتجية في علاج شكلة البطالة في الدول النامية لأن إقامة الصناعات المحلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرص للعمل مما يؤدي إلى تقليل مشكلة البطالة ولكن بشرط الإعتماد على الطرق الإنتاجية الكثيفة العمل.
- ✓ الإستراتيجية تقوم على أساس إنتاج سلع إستهلاكية أساسا يتم تسويقها في السوق المحلي وهذا يجنب الدول النامية مخاطر الإعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أن الدول الصناعية المتقدمة تلجأ لوضع العراقيل والعقبات أمام صادرات الدول من السلع الصناعيةز

---

[22] سالم ولد محمد مصطفى، **مذكرة ماجستار بعنوان استراتيجية التنمية الصناعية في موريتانيا** ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اب بكر بلقايد، تلمسان السنة الجامعية2002-2003،ص46-47

[23] **الملتقى الدولي العلمي حول أسس تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر** ، تحت عنوان دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر، السنة الجامعية 2016-2017

- ✓ هذه الإستراتيجة تعتبر أسهل طريقة لتنمية قطاع الصناعة ورفع نسبة مهام هذا القطاع في النشاط الاقتصادي ونويع هيكل الإنتاج في الدول النامية.

عيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

- ✓ قد يؤدي إستمرار الحماية الجمركية للصناعة المحلية إلى تمتع المنتجين بوضع إحتكاري حيث لا يواجهون منافسة من الخارج وهذا يمكنهم من رفع سعر السلعة المنتجة وقد لا يكون لديهم حافز على الاهتمام بجودة السلعة المنتجة وبالتالي يتحمل المستهلك إنخفاظ جودة الإنتاج المحلي وإرتفاع السعر.
- ✓ تطبيقها في غالبية الدول النامية لم يسهم بشكل فعال في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على إستراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتصنيع السلع الإستهلاكية إضافة إلى زيادة إستراد الغذاء من الخارج لأن قطاع الزراعة ينمو بالشكل الكافي لمواجة الزيادة في الطلب على الغذاء والتي حدثت بسبب النمو السكاني السريع وزيادة الدخل نتيجة لعملية التصنيع.

2. إستراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير

تقوم هذه الإستراتيجية على إختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه نحو السوق الخارجي وليس السوق الداخلي وبالتالي فإن العنصر الذي يحكم نجاحها هو مدى توفر الطلب الداخلي , ولهذا فإن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه يتوقف أولا وأخيرا على إتجاهات الطلب الخارجي ويمكن أيضا تسميتها بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج.

لقد عرفت معظم البلدان النامية عبر تاريخها الحديث هذا النوع من التخصص الموجه للتصدير , كما كانت النمادج الكلاسيكية في حالات التخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها وهو التخصص الذي نتج عنه تشويه في هيكل الإنتاج القومي وعن إندماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعن إعاقة نموها وإستغلالها لمصلحة عملية التراكم والتقدم في المراكز الرأسمالية وقد أفزت هذه النمادج علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ وفي أمور لازالت البلدان النامية تعاني وطأتها في الآونة الأخيرة ومهما يكن من أمر فإنه بعد أن حلت إستراتيجية الإحلال مكان الواردات الطريق المسدود وتوقفت إمكانيتها التنموية نظرا للمساوئ التي مست تجربة التطبيق العملي لها يتبنى الآن عدد من الأقطار النامية ما يسمى إستراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير وهناك من يذعو الآن إلى ما يسمى التصدير الذي يقود النمو.[24]

❖ **الأسس التي يقوم عليها إستراتيجية التصنيع للتصدير:**

1. تشجيع إقامة صناعات لغرض التصدير للسوق الخارجي وإشباع حاجة السوق المحلي , وتتمتع الدول بميزة نسبية في هذه الصناعات بسبب توفر الموارد (بترول , غاز طبيعي , الحديد الخام) التي تساعد على إقامة العديد من الصناعات.
2. تشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والإستثمارات الأجنبية في إقامة الصناعات التصديرية في الدول النامية من خلال المشاركة ع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات (دولية النشاط) للإستفادة من التكنولوجيا المتطورة والمساعدة في تسويق المنتجات في الخارج والإشتراك في تمويل إقامة الصناعات التصديرية الكبيرة.

[24] سالم ولد محمد **استراتيجية التنمية الصناعية في موريتانيا** مرجع سابق،ص52

3. إصدار قوانين وأنظمة تشجيع الإستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائمة مثل: توفير الخدمات والعمالة لأسعار منخفظة , الإعفاءات الضريبية والجمركية, حرية تحويل الأرباح للخارج التي تجدب رأس المال الأجنبي للإسهام في إقامة الصناعات التصديرية في الدول النامية. [25]

❖ المزايا المتوقعة لإستراتيجية التصدير:

- يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في توسيع نطاق السوق ليشمل الأسواق الخارجية بالإضافة إلى السوق المحلي لأن توسيع نطاق السوق يؤدي إلى التوسع في الإنتاج والإستفادة من وفرات الإنتاج الكبير والوصول إلى الحجم الأمثل للمشروع وبالتالي إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وإرتفاع الكفاءة الإنتاجية والمعروف أن ضيق نطاق السوق من أهم العقبات أمام عملية التصنيع في الدول النامية.
- يمكن أن تثمر هذه الإستيراتيجية في إرتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات حتى يتمكن تسويقها في الخارج أي أن المنتجات المحلية تكون معروضة للمنافسة الخارجية.
- تساعد هذه الإستاتيجية على إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول النامية المتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تضييع تلك الموارد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها (أي زيادة الدخل الصناعي منها).
- يمكن أن تسهم في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وزيادة موارد النقد الأجنبي فيها عن طريق زيادة الصادرات للسلع الصناعية.

❖ عيوب إستراتيجيات التصنيع

- إعتمادها على الأسواق الخارجية حيث تلجأ الدول النامية المتقدمة إلى وضع العقبات على صادرات الدول النامية من السلع الصناعية مثل فرض رسوم جمركية على تلك السلع.
- شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي سبقت في مجال التصنيع وبالتالي يصعب على الدول النامية إقامة صناعات التصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية , وهذا يتطلب من الدول النامية رفع مستوى إنتاجها حيث ينجح تصديرها للخارج.
- إسهام رأس المال الأجنبي (الإستثمارات الإجنبية) حيث أن إقامة الصناعات الإستخراجية في الدول النامية لا يتم بسهولة وإنما يحتاج إلى توفر شروط معينة مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة وتوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة وقد يصعب على بعض الدول النامية توفير هذه الظروف. [26]

---

[25] 11محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1992،ص2

[26] عماري جمعي 2011، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2011،ص20

المطلب الثاني: أسباب اهتمام الدول النانية بالتصنيع ومشاكله.

قامت الدول النامية بالاهنمام بالتصنيع لبلوغ أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية رغم وجود مشاكل عدة تعرقل عملية التصنيع فيها.

الفرع الاول: أسباب اهتمام البلدان النامية بالتصنيع.

يرجع الاهتمام البالغبالتصنيع من قبل البلاد النامية الى مجموعة من العوامل اهمهما:

- ✓ السعي وراء زيادة الدخل القومي حيث تنظر البلاد النامية الى مستوى المعيشة المرتفع للبلدان الصناعية في الشرق والغرب على السواء ورغبتها في تحيق ذلك لديها. إلا ان تحقيق ذلك يتوقف على حسن اختيار المشروعات الصناعية. وذلك لان المشروع الفاشل لا يترتب عليه فقط ضياع جزء من رأس المال القومي ولكن أيضا انخفاض معدل نمو الدخل القومي. ولهذا أصبحت عملية القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، امرا حيويا قبل القيام بتنفيذ أي مشروع. بمعنى التحقق من مدى فائدة المشروع للاقتصاد القومي ومدى ربحيته.
- ✓ استقراردخل البلد من العملة الاجنبيه (وكذلك استقرار الدخل القومي) وذلك عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج القومي وتنويع الصادرات وتخفيض الاعتماد على تصدير نسبة قليلة من المواد الاولية الزراعية والخامات المعدنية. والملاحظ ان تقلبات أسعار السلع الصناعية قليلة الحدة من جهة ومن جهة أخرى فان تاثرها بالعوامل الطبيعية قليل مقارنة بالسلع الأخرى كالسلع الزراعية مثلا.
- ✓ انتاج السلع محليا بدلا من استيرادها يساعد على توفير النقد الأجنبي لكن يجب مراعاة ان انتاج بعض السلع المصنوعة محليا قد ينطوي على استيرادها الكثير من المواد الخام والمكونات والاجزاء مما يؤدي في النهاية الى تضاءل هذا الوفر. وللأسف كثيرا ما وقعت الدول النامية ضحية هذا الاعتقاد. اذ انها اقامت مشروعات محلية ، لكي تغنيها عن استيراد سلعة تامة الصنع من الخارج علما انها طالما انه لايوجد لديها صناعة متقدمة للمواد الوسيطة والمكونات فانها سوف تقوم باستيراد هذه الموتد والمكونات من الخارج مما يشكل ضغطا كبيرا على ميزان مدفوعاتها.
- ✓ التخفيف من حدة البطالة وذلك بشرط ان تكون المشروعات الجديدة جيدة وناجحة وبشرط ان تكون إنتاجية الافراد الذين سوف يعملون فيها اعلى من انتاجياتهم في قطاع الزراعة الذي سوف يسحبون منه. ان توفر هذين الشرطين من شانه ان يؤدي الى نجاح المشروعات الصناعية في تحقيق كل من هدف العمالة وهدف زيادة الخل القومي.

ونظرا لاتجاه معظم المشروعات الصناعية الى استخدام راس المال بشكل كثيف فانه ينبغي العمل على التوفيق بقدر الإمكان بين هدف العمالة وهدف الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، ويلاحظ ان البلدان النامية تعتمد على استيراد التكنولوجيا المصنوعة في البلدان

المتقدمةوهي بطبيعتها تكنولوجيا كثيفة استخدام راس المال وقليلة اليد العاملة،أي ان البلاد النامية يثقل كاهلها بمصانع عالية التكلفة الراسمالية، هذا في الوقت الذي لاتحل فيه الصناعات الجديدة مشكلة البطالة رغم الحاجة الماسة الى خلق فرص عمل للايدي العاملة الوفيرة في هذه البلاد، الا ان اختراع هذا النوع من التكنولوجيا الوسيطة يجب ان تقوم بها البلدان النامية ذاتها.

- ✓ إيجاد سوق الخامات المحلية وذلك بالاستغلال الاقتصادي للخامات المحلية من معادن واخشاب وغيرها.وذلك بدلا من تعرض هذه المواد كلها او بعضها للضياع او عدم إستعلالها.[27]

الفرع الثاني: مشاكل التصنيع في الدول النامية.

لقد أصبحت عملية التنمية الصناعية هدفا تسعى الى تحقيقه اغلب الدول النامية من اجل نقل المجتمع من واقع التخاف الى حالة افضل، مما دفع حكومات هذه الدول الى الاهتمام بانشاء المصانع والمعامل وذلك بهدف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت أولية او موارد بشرية وتنويع بنية الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعلية في تطوير بقية القطاعات (كالقطاع الزراعي) وتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجة السوق

ولكن في واقع الحال اثبتت بان تجربة التصنيع في اغلب الدول النامية متعثرة ومازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها, ويظهر ذلك من خلال ارتفاع نسب التلف في اغلب أنواع مستلزمات الإنتاج وتدني كفائة التشغيل ورداءة الجودة وارتفاع تكلفة المنتجات المحلية مقارنة بمثيلتها الأجنبية. وقد نتج ذلك نتيجة مجموعة من المشاكل والمعوقات التي رافقت تجربة التصنيع في هذه الدول مما انعكس سلبا على وضع الصناعة وعلى النتائج العامة المترتبة عن هذه التجربة.

لقد استخدمت العديد من هذه البلدان استراتيجية التصنيع المعوض عن الاستيراد من خلال الحماية والمحفزات المالية لتشجيع قيام المنتجات الصناعية التي تقوم بإنتاج المنتجات التي كانت سابقا ترد الى هذه البلدان عن طريق الاستيراد. وقد إستخدمت هذه الصناعات في غالب الأحيان نفس التكنولوجيا المستخدمة في الدول الصناعية والتي قد لا تكون ملائمة للدول النامية. وتم تشجيع التصنيع في المدن على حساب تطوير القطاع الزراعي وكذلك على حساب القطاعات الصغيرة التقليدية التي كانت قائمة آنذاك.

وهكذا فقد استطاعات العديد من البلدان إقامة العديد من الصناعات المختلفة وتم تحقيق زيادات لاباس بها من معدلات النمو في الدخل القومي وكذلك في الناتج الصناعي.الا ان هذه البلدان سرعان ما ادركت بانها لم تفلح في تحقيق العديد من الأهداف التنموية(الالقتصادية والاجتماعية) والتي كانت تامل في تحقيقها من خلال عملية التصنيع.

وسنعرض في ادناه المشاكل والاخفاقات التي رافقت عملية التصنيع والتي اثرت سلبا علةى تحقيق الأهداف المرجوة من التصنيع

أولا : إن العديد من تجارب التصنيع في الدول النامية لم تفلح في إستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة والناجمة عن المعدلات المرتفعة لنمو السكان من جهة وعن نمط التصنيع المتبع من جهة أخرى إذ لم يؤدي إلى توسيع فرص العمل بالمعدلات المطلوبة . ذلك لأن التصنيع ركز

[27] مدحت القريشي مرجع ، **الاقتصاد الصناعي** ،مرع سبق ذكره ،ص 41

على الصناعات المنتجة للسلع االإستهلاكية بالشكل الرئيسي الأمر الذي يؤدي إلى خلق الروابط الأمامية والخلفية الكافية وبالتالي لم يفلح في توسيع القطاع الصناعي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نمط التكنولوجيا الستخدمة والذي يتسم بإرتفاع التكلفة الراسمالية كان مسؤولا عن عدم توسيع فرص العمل بالقدر المطلوب. ولهذا في أن عملية التصنيع في معظم الحالات ل تنجح في تخفيف مشكلة ابطالة المتزايدة في الدول النامية .

ثانيا : وبسبب ما تقدم فإن عملية التصنيع ل تجح في مواجهة مشكلة الفقر والحد منا كما كان متوقعا وذلك بسب الإرتباط القائم بين البطالة والفقر.

ثالثا: بسبب صغر حجم السوق فإن الإنتاج الصناعي لم يتوسع بالمستوى المطلوب ليجني ثماروفرات الحجم . ويعود مستوى محدودية السوق الى نمط الطلب القائم والذي يعكس توزيع الدخل في البلدان النامية . كما ان الإنتاج الصناعي قام على أساس إشباع السوق الداخلي ول يتوجه إلى الأسواق الخارجية. وبسبب إنخفاض مستوى الدخول لذى الفئات الفقيرة الاسعة فإن إحتياجاتهم من السلع لم تنعكس على تركيبب الطلب الفعال وبالتالي الإنتاج. أما نم الإستهلاك لذى الفئات ذات الدخول العالية فقد تؤثر بدرجة كبيرة بأذواق وتفضيلات المستهكين في الدول الصناعية ولهذا فإن نط الإنتاج إتمد بشكل مكثف على المستوردات من مواد خام ومكائن وتكنولوجيا كما حدد بدوره نوع التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج والتي لم تكن بطبيعة الحال ملائمة للموارد الاقتصادية المتاحة لهذه البلدان.

رابعا: نتيجة لماذكر سابقا فإن نمط التصنيع المتبع لم يفلح في إحداث تغيير بالقدر المطلوب في الهيكل الاقتصادي مشوه, أي أن الصناعة لم تحقق إرتفاعا كبيرا في حصتها في الناتج القومي الإجمالي كما أنها لم تحقق التوازن المطلوب في بينة القطاع الصناعي ذاته.

خامسا: ونرا لإعتماد التصنيع على التكنولوجيا المستوردة وكذلك المكائن والمعدات والسلع الوسيطة فغن عملية التصنيع هذه لم تفلح في تحسين يزان المدفوعات ولم تحل مشكلة النقص في النقد الأجنبي كما أن نمط التصنيع المتبع في هذه الدول لم يعالج بشكل جيد مشكلة التبعية الاقتصادية التي كانت البلدان النامية تأمل في التخلص منها بعد الإستقلال السياسي من خلال عملية التصنيع .

سادسا: إضافة إلى ذلك فإن ضعف الترابط فيما بين الفروع الصناعية المختلفة وبين القطاع الصناعي والقطاعات الإقتصدية الأخرى قد أدى إلى عدم قدرة الصناعة على رفع معدلات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المذكورة ولم تفلح في توسيع حجم السوق المحلية.

سابعا: نجد أن نمط التصنيع السائد في العديد من البلدان النامية الذي يركز على الصناعات الإستهلاكية البسيطة لم يساعد على حشد المدخرات الكافية التي يمكن توجيهها نحو الإستثمار

الصناعي , كما لم يؤذي إلى خلق المستويات المطلوبة من المهارات والقدرات الفنية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع.

إنطلاقا من السلبيات التي ثم ذكرها فإن عملية التصنيع في العديد من الدول النامية لم تنجح في تحقيق الأهداف التنموية التي كانت تأمل في تحقيقها. ورغم أن هذه السلبيات قد رافقت تجارب العديد من البلدان النامية إن أن ذلك لا ينطبق على جميع تجارب البلدان النامية. فهناك العديد من التجارب الناجحة في مجال التصنيع والتي حققت نتائج ونجحت في توسيع قدراتها التكنولوجية وخلق المهارات التنظيمية والإدارية والفنية بتظافر جهود الدولة مع القطاع الخاص في هذا المجال الأمر الذي إنعكس على حج الإنتاج الصناعي وتنويعه وإحراز تقدم لابأس فيه في مجال التصدير في السع المصنعة.

وهكذا نجد ان عملية التصنيع بحد ذاتها ليست بالضرورة الدواء الشافي للمشاكل الاقتصادية والإجتماعية لتي تعاني منها البلدان النامية إذا لم ترافقها السياسات الإقتصادية الملائمة ضمن إستراتيجية واضحة تنسجم مع الموارد والإمكانيات وتتظافر فيها جهود القطاعين العام والخاص وتلعب فيها الدولة دورا حيويا لتحقيق الأهداف التنموية.[28]

[28] مدحت القريشي ، مرجع سابق ،ص42-44

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت مواضيع استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتحديات تنويعه الا اننا اخترنا بعض منها والتي اعتبرناها اكثر أهمية من حيث علاقتها بالموضوع بشكل مباشر.

المطلب الأول:الاطروحات

سنتناول في هذا المطلب الاطروحات التي تناولت موضوع استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر نذكر منها:

أولا:دراسة مخضار سليم,تحت عنوان دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا, جامعة ابو بكر بلقايد , السنه الجامعية:2017-2018

حيث كانت **إشكالية** الدراسة تتمحور حول: ماهو واقع تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بتونس ,المغرب,مصر؟.

وهدفت الدراسة الى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية ومدى قدرته على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج نطاق المحروقات.

وقد توصلت الدراسة الى ان :القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية بعيدة كل البعد من المستويات التي حققتها دول المقارنة مما استعى الى النظر في استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

ثانيا:دراسة عماري جمعي,2011,تحت عنوانا استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ,جامعة الحاج لخضر,باتنة 2011.

حيث كانت الإشكالية:ماهو الدور الذي لعبته استراتيجيات التصدير في زيادة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهدفت الدراسة الى:تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحلال الواردات وتنوع الصادرات خارج المحروقات.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة:بقاء الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات وصادراته من النفط والغاز نتيجة تركز نشاط اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات والبناء والقطاع الصناعي.

المطلب الثاني :المذكرات

سنتناول في هذا المطلب المذكرات المقدمة لنيل شهادة الماستار التي تتناول موضوع استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر والتي تمثلت فيما يلي :

أولا : دراسة جمال قاسم وحسن بهلول ومحمد إسماعيل بعنوان تقييم الاقتصاد الصناعي وسياسات الإدارة الاستراتيجية,دار وائل للنشر ,الأردن 2005.

حيث كانت **إشكالية** الدراسة:على أي أساس قيم الاقتصاد الصناعي الجزائري وماهي اساسيات الإدارة الاستراتيجية؟

هدفت الدراسة الى : تقييم قدرة الدولة الجزائرية لصادرات السلع في الأسواق الدولية باستخدام مجموعة من المؤشرات والتطرق الى أساليب واستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي الجزائري من اجل خلق تنمية اقتصادية فعالة.

وتوصلت الدراسة الى: فشل الدول المصدرة للنفط في تنويع وتعزيز صادراتها وقدرة الدولة الجزائرية على بناء هيكلها الاقتصادي عن طرق عملها على تنمية القطاع الصناعي من خلال اعتمادها على سياسات وإستراتيجيات .

ثانيا:دراسة قريتي عبد السلام بعنوان اثرترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية الجزائرية ,جامعة 8 ماي 1945 قالمة ,السنة الجامعية 2017-2018

حيث كانت **الإشكالية**:كيف اثرت ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية الجزائرية؟

هدفت الدراسة الى:تقييم الاستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الجزائر من اجل تنمية الاقتصاد لرفع مردوديتها ومداخيلها

وتوصلت الدراسة الى :ان الأساليب والإصلاحات الاقتصادية التي عملت بها الجزائر مند الاستقلال وذلك من اجل تنمية صادراتها كانت ضعيفة الا بعد ظهور البوادر الإيجابية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حتى تستطيع الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث : الملتقيات:

هناك عدة ملتقيات اهتمت بموضوع تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ومنها:

الملتقى العلمي الدولي حول أسس تطويرالإطار الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

حيث كانت **الإشكالية:** كيف يمكن للقطاع الصناعي ان يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

هدفت الدراسة الى :معرفة الاستراتيجيات التي تمكن من تقديم التسهيلات اللازمة في الجزائر من اجل إقامة الصناعات الكبرى واقحام الأسواق الخارجية ةالربط بين المؤسسات الصناعية دات التوجه التصديري

وتوصلت الدراسة الى انه حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تغطية العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات وتوفير العمالة اصعبة الأجنبية لابد من اتباع سياسة التصنيع الموجه المتعلقة بتنويع الصادرات وتقبل الواردات.

المطلب الرابع :القيمة المضافة

سنتطرق في هذا المطلب الى القيمة المضافة التي تحصلنا عليها من خلال دراساتنا والدراسات السابقة

أوجه التشابه: تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى حول اعتبار استراتيجيات تطوير وانعاش القطاع الصناعي في الجزائر له دور كبير في تنمية الصناعة الجزائرية وخلق تنمية مستدامة.

أوجه الاختلاف: من خلال استعراضنا لبعض النتائج السابقة حول استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي الجزائري تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة فالدراسات السابقة توقفت في عام 2014 كأقصى تقدير.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل الصناعة القطاع الأكبر الذي يقوم عليه اقتصاد أي دولة حيث تعتبر أساس قيام الحضارة في العديد من الدول ومن اهم الأشياء التي ساعدت في بناء المجتمع وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام الي شكل اخر قابل للاستخدام من الانسان حتى يشبع حاجاته ورغباته وتعود نشأتها الى المجتمع البدائي عندما كانت على هيئة نشاطات صغيرة وتطورت شيئا فشيئا.ولكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية أصبحت البلدان تتنافس من اجل اكتساب قدرات صناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة وتلبية الحاجات الضرورية للسكان ،ولأجل دلك قامت بوضع عدة استراتيجيات تساهم في علاج عدة اختلالات صناعية كعلاج العجز في ميزان المدفوعات وإصدار قوانين تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر ولنجاحها لابد بوجود عدة عوامل أساسية لضمانها ونظرا للمزايا الجمة التي يتميز بها القطاع الصناعي عن القطاعات الأخرى فإنها تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية،وبالرغم من هذا الدور في تطور أي بلد الا ان الدول الامية بقيت تعاني من عدة مشاكل في عملية التصنيع إذا لم ترافقها استراتيجية واضحة تنسجم مع امكانياتها ومواردها.

الفصل الثاني:

آفاق نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد :

حاولت الجزائر باعتبارها تنتمي الى مجموعة الدول النامية القضاء على التخلف والتبعية حيث كانت تعاني من سوء استغلال الثروات والذي كان يصل اللى الانعدام حيث انتهجت بعد حصولها على الاستقلال خططا واصلاحات تنموية خلال الفترة من 1962-1999تعتمد بالأساس على ايجاد قطاع عام قوي حيث أصبحت بذلك الجزائر في سباق مع الزمن من اجل تنمية صناعاتها

منذ أواخر 1999 استعادت الدولة الجزائرية دورها الاقتصادي والذي تدلى في تسارع معدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بالانفاق الجاري وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة الى صياغة برامج استثمارية طويلة الأمدأدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناجمة عن التحسن المستمر في أسعار البترول. وهذا من خلال سياسة تنموية تمثلت في مخططات برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي .

المبحث الأول :واقع الصناعة في الجزائرمن 1961-1999

لقد اولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال اهتماما خاصا بقطاع الصناعة بالنظر الى حالة الركود التي يعرفها القطاع فقامت بوضع عدة إصلاحات واستراتيجيات شاملة تضم وتاخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط في الجزائر واعتمادها على عدة خصائص من اجل تحسين معادلة الإنتاج الوطني

وهيكلة بنية صلبة للاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول:الصناعة الجزائرية بعد الاستقلال وسياسة المخططات

لقد قامت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال باتباع عدة سياسات واصلاحات تنموية لمعالجة ماخلفه الاستعمار الفرنسي من اجل النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: استراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1969):

لقد تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا، وكان المستمر يهدف الى عدم السماح بإقامة بإقامة صناعة وطنية متطورة وابقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجات البلدان المتقدمة ،حيث أدى ذلك الى انهيار الصناعات اليدوية المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتوجات الصناعية الفرنسية، وقد تم خلال هذه المرحلة اخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون الى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وانشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات)بإستثناء بعض الشركات الكبرى الصناعية التي بقيت تزاول نشاطها كشركات رونو وبيرلي والشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تنشط في مجال النفط والغاز.

وشهد القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1963) تطورات مثيرة للتلف، حيث انخفض انتاج قطاع البناء والاشغال العمومية بحوالي 55 بالمئة كما تم تسجيل اختفاء حوالي 1400 مؤسسة صناعية، وعرف قطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاضا في الإنتاج بنسبة 25 بالمئة على التوالين وزيادة في هذا فقد عرف قطاع النسيج انخفاض في طاقاته الإنتاجية بنسبة 58 بالمئة و 14 بالمئة بالنسبة لصناعة تعليب الأسماك.[29]

وتميزت هذه الفتة بقوة صناعين هما الزراعة والخدمات،حيث كانت تمثلان بنسبة 73 بالمئة من اجمالي الإنتاج، اما القطاع الصناعي فكانت نسبة مساهمته حوالي 20 بالمئة من الإنتاج الكلي والتي كانتتستخدم

كمدخلات للصناعات الثقيلة في حين نجد ان الصناعات الغذائية والتي تعتمد على التحويل البسيط للمنتجات الغذائية لم تكن تمثل سوى نسبة 45 بالمئة من اجمالي انتاج القطاع الثانوي.[30]
ومن بين الخصائص التي تميزت بها الصناعات الثقيلة نذكر منها:

- لم تكن الصناعة الثقيلة في هذه الفترة سوى صناعات قائمة على استيراد المواد النصف مصنعة من الخارج وإعادة هيكلتها وبالتالي لا يمكنها ان تكون قاعدة اساسة لعملية التصنيع التي تتم عن طريق

[29] بنحامين **حظورا،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962-1988**،ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق 2012،ص 32-31

[30] عيد الله بلوناس ،**الاقتصاد الجزائري للإنتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف الدراسة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورافي العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004-2005،ص19

الصناعات التحويلية الفعلية كصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيميائية والصناعات الميكانيكية.[31]

- تم التركيز خلال هذه الفترة على الصناعات الاستخراجية وصناعة المنتجات الزراعية وبعض الأنشطة الصناعية كالتغليف والتعبئة المتعلقة بتهيئة المنتجات الزراعية نحو التصدير.
- عدم وجود تكامل امامي وخلفي بين الصناعات فيما بينها من ناحية وبين القطاع الزراعي والصناعة من ناحية أخرى.
- تميزت الصناعة بانخفاض انتاجها وذلك راجع الى تقادم واهتلاك المعدات والآلات الإنتاجية من جهة وعمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الصناعية من طرف المعمرين الاوروبيين

تميزت الفترة 1963 1966 بحجم استثمارات قدره 9641 مليون دج حيث بلغت نسبة استثمارات القطاع العمومي حوالي 25,52 بالمئة اما المؤسسات الأجنبية فحققت اعلى نسبة قيمتها حوالي 73,61 بالمئة تم تخصيص 39,52 بالمئة منها لقطاع المحروقات و34,09لباقي القطاعات الأخرى, وتأتي استثمارات القطاع الخص المحلي في المرتبة الأخيرة بنسبة 0,73 بالمئة.

وشهدت سنة 1967ملاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة بهدف تحقيق استقلال إقتصادي حقيقي والخروج من دائرة التخلف الصناعي والاجتماعي حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5400 مليون دج وهي موزعة حسب الجدول التالي:

القطاعات	الاستثمارات	النسبة
المحروقات والموارد الكيميائية	2710	51
المناجم	180	4
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1200	23
الصناعة التحويلية	1050	20
المجموع	5400	100

المصدر: جمال الدين لعويسات, التنمية الصناعية في الجزائر, ترجمة الصديق سعدي, ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1986,ص26

من خلال حجم الإستثمارات المخصصة يتضح جليا ان: حجم الاستثمارات الصناعية المتبعة خلال الفترة 1967-1969 كانت تهدف الى تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية حيث تم تخفيض 51 % من إجمالي الاستثمارات لفائدة هدا القطاع كما تم تخصيص 23 % لتطوير قطاع الحديد والصلب من اجل توفير المنتجات في السوق المحلية والقضاء على التبعية في السوق الخارجية, أما فيما يخص الصناعات التحويلية والتي خصص لها 20 % من اجمالي الإستثمارات الصناعية فكان الهدف من ذلك هو إعادة هيكلية مؤسسات القطاع من اجل توفير السلع الإستهلاكية الضرورية لتلبية حاجات المواطنين.

[31] عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1880-1888**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،بدونسنةنشره،ص128

❖ **الأهمية النسبية لمختلف القطاعات خلال الفترة (1963-1969):**

من أجل معرفة التطورات الهيكلية الحاصلة على مستوى القطاع الصناعي خلال هذه الفترة مقارنة بجميع القطاعات الأخرى سنقوم بتحليل مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 3.2: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1963-1969)

السنوات / قطاع النشاط	1963		1965		1967		1969	
	ن.د.ح	النسبة	ن.د.خ	النسبة	ن.د.خ	النسبة	ن.د.خ	النسبة
الطاقة والمحروقات	2141	16	2289	15	3099	19	3733,8	17,7
الصناعة التحويلية	1233	9	1710	11,2	1998	12	2778,4	13,2
الزراعة	2300	18	2508	16,5	2128	13	2216,1	10,5
البناء والاشغال العمومية	600	5	786	5,2	764	5	1611,8	7,6
التجارة والخدمات	856	52	7947	52,1	8241	51	10704,7	51
المجموع	13130	100	15240	100	1632	100	21044,8	100

(ن.د.خ): الناتج الداخلي الخام

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات ONS) حوصلة إحصائية 1962-2011 ص222.

يبين الجدول (3,1) ان الاقتصاد الجزائري عرف هيمنة كبيرة لقطاع التجارة والخدمات خلال الفترة (1963-1969) حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام اكبرمن 51 بالمئة اما قطاع المحروقات والطاقة فلم بتجاوز مساهمته في الناتج الإجمالي 19 بالمئة علة انتاج النفط, حيث بلغت حصة استغلال الشركات الفرنسية والأجنبية آنذاك حوالي 90 بالمئة مقابل 10 بالمئة للدولة الجزائرية في مجمل الإنتاج.

بالنسبة للصناعات التحويلية فقد سجلت مستويات تصاعدية في أهميتها النسبية الا ان هذه النسب تبقى متواضعة نتيجة قلة المنشاة واهتلاك المعدات والأدوات إضافة الى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة ونقص الخبرات في مجال الصناعة، حيث تراوحت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية بين 9 بالمئة سنة 1963 و13,2 بالمئة سنة 1963.وهذا يدل على ان استراتيجية التصنيع خلال هذه المرحلة كانت تهدف الى تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

اما القطاع الزراعي وبالرغم من كونهاقوى القطاعات خلال الفترة الإنتاجية 1963-1963,الا انه سجل مستويات متناقصة وصلت حدود 10,5 بالمئة ونفس الشيء بالنسبة لقطاع البناء والاشغال.ان هذا التراجع في أداء القطاع الزراعي وقطاع البناء والاشغال العمومية ناجم عن استراتيجية النمو غير المتوازن التي تبنتها السلطات الجزائرية من خلال حجم الاستثمارات المخصصة لتمنية القطاع الصناعية والتي بلغت 50 بالمئة من اجمالي تخصصات المخطط الثلاثي 1963-1969.[32]

[32] عبد العزيز وطيان، نفس المرجع السابق ،ص142

الفرع الثاني: استراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979):

مع بداية السبعينات قررت السلطات الجزائرية انذاك انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مستوحاة من فكر الاقتصاديين الفرنسيين والمبنية على استراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلية وهو مايعرف استراتيجية إحلال الواردات باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي بحيث تكون فيها بعد القاطرة الامامية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووقد تم التركيز من خلال هذه الاستراتيجية على رفع الإنتاجية والسماح للإطارات والعمال بالتأقلم والتدريب على وسط صناعي عصري متقدم تقنيا كما يجب على هذه الصناعات ان تكون منتجة لأدوات التجهيز.

وشهدت خلال هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 حيث أصبحت الجزائر تمتلك 51 بالمئة من اسهم الشركات الفرنسية ,كما تم تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز وإعطاء شركة سوناطراك الأولوية التامة في التنقيب واستغلال النفط واجبار جميع الشركات الأجنبية التي ترغب في استغلال النفط على انشاء شركات تجارية تخضع للقانون الجزائر بحيث يكون مفرها من الجزائر.

وبفضل جميع التأميمات تكونت لدى قطاع الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة وأصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي وتتحكم في وسائل الإنتاج بنسبة تزيد عن 80 بالمئة.[33]

أ-الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979):

تميزت المخططات الرباعية خلال هذه الفترة باللامركزية كمدى اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني[34] والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن الجهوي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق مستوى افضل للإنتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الاوسع للموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية.

وعرفت المخططات الاستثمارية التمنوية لهذه المرحلة تطورا كبيرا حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بنسبة 150 بالمئة مقارنة بالمخطط الرباعي الثاني، كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية للمخطط الرباعي الثاني اربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، وشهدت جميع المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية حيث تراوحت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع بين 42 بالمئة و45 بالمئة ويليه القطاع الزراعي وقطاع التجهيزات الاجتماعية في المركز الثالث.

ان الهدف من التوجيه نحو استراتيجية تنمية قطاع المحروقات والصناعات القاعدية خلال هذه المرحلة هو بناء قطاع صناعي بإمكانه ان يساهم في حل مشكلة عدم التوازن الداخلي وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج .

وبالمقابل اذا نظرنا الى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي نجد انه تم منح الأولوية لثلاث قطاعات صناعية وهي قطاع المحروقات والحديد والصلب وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية كما هو مبين في الجدول الاتي:

---

[33] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**-مثال الجزائر-،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1990،ص280-281

[34] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرع نفسه،ص304

القطاعات	المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات	4573	36	19500	40,6
المناجم	700	6	1100	0,3
الكهرباء	735	6	1525	3,2
الحديد والصلب	1900	15	5865	12,2
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	1275	11	6238	13
الصناعات الكيميائية	512	4	4000	8,3
تركيب الآلات	940	8	4100	8,5
الصناعة الغذائية	470	5	1470	3,1
صناعة النسيج	515	5	1420	3
صناعة الجلود	60	--	170	0,3
صناعة الورق والخشب	--	--	1660	3,5
الصناعة التقليدية	140	1	910	1,9
صناعات أخرى	580	5	42	0,1
المجموع	12400	100	48000	100

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره ص 26-27 بتصرف من الطالب.

يبين الجدول (3,4) ان بنية الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1970-1977 شهدت سيطرة ثلاث قطاعات وهي قطاع المحروقات وصناعة الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغ اجمالي المخصصات لهذه القطاعات اكبر من 60 بالمئة بينما بقيت بنسبة 40 بالمئة موزعة على باقي الصناعات .لكن كما هو ملاحظ انه لم تسجل تراجع الاستثمار في قطاعي المناجم والكهرباء والذي انخفض من6 بالمئة خلال المخطط الرباعي الأول الى 2,3و3,2 على التوالي في المخطط الرباعي الثاني .

اما الصناعات الكيميائية فقد عرفت قفزة نوعية بارتفاع استثمارات القطاع من 4 بالمئة الى8,3 بالمئة, اما الصناعات الاستهلاكية والمتمثلة في الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والخشب والورق لم تلتقي اهتماما كبيرا خلال المخططين الرباعيين حيث لم تتجاوز الاستثمارات في هذه الصناعات عتبة3 بالمئة مما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود خاصة في مجال الصناعات الغذائية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول(3-4)

ب- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1970-1979):

تميزت المرحلة 1970-1979 تطورا ملحوظا شهده قطاع الطاقة والمحروقات حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 20 بالمئة سنة 1972 الى 37 بالمئة سنة 1974 في حين لم تتجاوز هذه النسبة خلال الفترة السابقة عتبة 19 بالمئة.

وهذا التطور ما هو الا لنتيجة تأميم حقوق النفط والغاز وكذا المناجم التي التي قامت بها السبطات بداية من هذه الفترة زيادة من حجم الاستثمارات المتخصصة لهذا القطاع التي بلغت42 بالمئة من اجمالي استثمارات المخططات التنموية الثلاث إضافة الى ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 مما انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات حيث ارتفعت من 3,4 مليار دج سنة 1970 الى حوالي 35,9 مليار دج سنة 1979 في حين لم تتجاوز صادرات قطاع المحروقات عتبة 3,1 مليار دج سنوات الستينات.

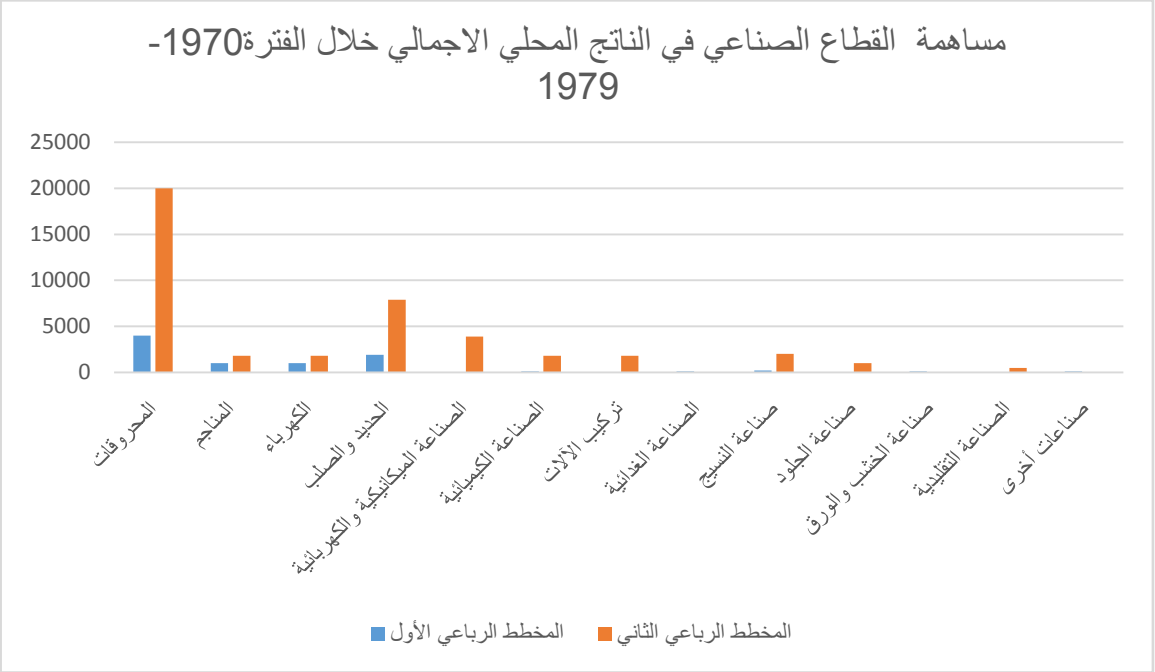

الجدول 5,3: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1972- 1978)

السنوات	1972		1974		1976		1978	
قطاع النشاط	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	6040,6	20	20664,8	37	23624,1	32	29803	28
الصناعة التحويلية	4087,4	13	4562,7	8	6572	9	9838,1	9
الزراعة	2828,1	9	3873,5	7	6685	9	8422,1	8
البناء والأشغال العمومية	24801,4	8	4120,2	7	7077,7	10	11305	11
التجارة والخدمات	9232.4	30	11270,5	20	14708,5	20	22537	21
الناتج المحلي الخام الإجمالي	30413,2	-	55561	-	74075	-	104832	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) , حوصلة إحصائية 1962-2011 , ص264-226.

بالنسبة للقطاع الصناعة التحويلية فقد شهد تراجعا كبيرا من حيث أهميته النسبية حيث انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي الخام من 13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978 وهي الوضعية التي كان عليها القطاع سنة 1969 , وتتشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من 22% للصناعات الغذائية وحوالي 20% للصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية بينما بقيت مساهمة قطاعات النسيج والجلود والبناء والخشب والورق والصناعات الأخرى في القيمة المضافة للصناعة التحويلة جد ضعيفة ويعود تراجع القطاع إلى عدة أسباب أهمها إستراتيجية النمو الغير متوازن التي إنتهجتها السلطات بالتركيز على الصناعات الثقيلة وإهمال الصناعات الخفيفة التي بإمكانها تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير العملة الأجنبية, زيادة على عدم قدرة اليد العاملة المحلية على التحكم في التكنولوجيا المستوردة مما أدى إلى ضعف إنتاجية اليد العاملة وعدم إستغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع بطريقة مثلى.

لقد سجل القطاع الزراعي خلال هذه الفترة تراجعا عما كان عليه في بداية السنتينات حيث عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا معتبرا من 13% سنة 1973 إلى 9% سنة 1978, ويرتبط هذا الإنكماش الذي شهده القطاع إرتباطا مباشرا بتخلف القطاع الصناعي الذي يمده بالآلات والمعدات الفلاحية

والأسمدة والمبيدات , زيادة على هجرة الفلاحين والمزارعين من الأرياف إلى المدن نتيجة نقص التنمية وعدم تووفر الحاجات الأساسية الضرورية وتغيير نشاطهم من القطاع الفلاحي نحو القطاع الصناعي فضلا عن تحويل الأراضي الفلاحية الخصبة إلى مشاريع صناعية وإجتماعية وبنى تحتية أخرى.

يمكننا القول أن الإستراتيجية المرتكزة على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة التي تبنتها السلطات خلال المخططات التنموية الثلاث لم تحقق الأهداف المنشودة ولم تتمكن الدولة من تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات ذات الإستهلاك الواسع حيث إرتفعت واردات المواد الغائية من 680 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 5,17 مليار جزائري سنة 1979 كما إرتفعت واردات السلع الإستهلاكية الأخرى من 484 مليون جزائري سنة 1970 إلى 1,78 مليار جزائري سنة 1979, وبنسبة لصادرات المواد الغذائية عرفت هي تراجعا كبيرا حيث إنخفضت من 957 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 18 مليون جزائري سنة 1979.

إن هذه الأرقام توضح جليا الوضعية الصعبة التي عرفها قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفنرة حيث لم تتمكن من توفير السلع الأساسية وتحقيق الإكتفاء الذاتي كما انه لم يساهم ولو بنسبة قليلة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومن بين السلبيات الأخرى لهذه الإستراتيجية وجود جهاز إنتاجي أكثر تبعية للخارج ن أجل تجديده وتوسعه وهو ما توضحه واردات التموين الصناعي والمعدات والآلات وسلع التجهيز حيث إرتفعت واردات التموين الصناعي خلال الفترة 1970-1979 من 2,42 مليار دينار جزائري إلى 10,883 مليار دج كما إرتفعت واردات الآلات والسلع التجهيزية من 1,8 مليار دج إلى 10,66 مليار دج خلال نفس الفترة.

ج-نمو القطاع الصناعي خلال الفترة(1970إلى 1979):

عرفت القية المضافة لقطاع الطاقة والمحروقات خلال هذه الفترة (1972 -1974) نمو كبيرا بلغ حدوده 85% وهذا راجع إلى ارتفاع المحروقات من 4,8 مليار دج سنة 1972 إلى 18,26 مليار دج سنة 1974 نتيجة لإرتفاع الأسعار سنة 1973بحوالي أربع مرات ما كانت عليه سنة 1979, وخلال الفترة (1974 - 1978) عرف القطاع تراجعا في النمو مقارنة بالفترة السابقة حيث تراوح بين 6,9% و12,3%.وشهدت الصناعات التحويلية نمو متزايدا تراوح بين 5,6% خلال الفترة 1972 حتى 1974 و 22,3% خلال الفترة 1976 حتى 1978, لكن هذا النمو المتصاعد للصناعات التحويلية لم يكن له أي تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي إنخفض من 7,5% خلال الفترة 1972 حتى 1974 إلى 7% خلال الفترة 1974 حتى 1978 كما هو بين في الجدول (3, 6).

الجدول 3,6 : نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1972-1978).

قطاع النشاط	1974-1972	1976-1974	1978-1976
	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
الطاقة والمحروقات	85	6,9	12,3
الصناعة التحويلية	5,6	20	22,3
الزراعة	17	31,4	12,2
البناء والأشغال العمومية	29	31	26,3
التجارة والخدمات	10,5	14,2	23,8
الناتج المحلي الخام الإجمالي*	7,5	7	7,6

(*): معدل نمو الناتج المحلي الخام محسوب على أساس بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) , حوصلة إقتصادية 1962-2011 , جدول 29,ص 260 .

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول 5,3.

إذا نظرنا إلى معدلات نمو القطاعات الأخرى كالزراعة ,البناء والأشغال العمومية , التجارة والخدمات نجدها كلها عرفت معدلات نمو معتبرة وبالرغم من ذلك لم تتمكن هذه القطاعات بما فيها الصناعات التحويلية من رفع معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ماكان عليه خلال الفترة من 1972 إلى 1974 وهو ما توضحه معدلات النمو خلال الفترة 1972 -1978 في الجدول 6,3 والتي تبين الإرتباط الكبير للناتج المحلي الإجمالي بنمو قطاع الطاقة والمحروقات.

من خلال ما سبق يمكننا أن نشير إلى أن هذه المرحلة شهدت عدة إختلالات سواء على مستوى القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي وحتى باقي القطاعات ومن بين أهم النتائج التي عرفتها هذه المرحلة نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ لقد أدى التناقض في سياسة تطبيق الامركزية في المشاريع الإستثمارية إلى حدوث إختلالات واضحة بين معدلات إنجاز المشاريع الإستثمارية وأهداف التخطيط, حيث لم تتجاوز معدلات إنجاز المشاريع عتبة 20% وكان حجم الإستثمارات المتبقية في نهاية كل سنة والمرحلة للسنة الموالية تمثل نسبا عاليا جدا تتراوح بين 76% و80% من الحجم الكلي لإستثمارات السنة الجديدة , وهذا ناتج عن

ضعف الخبرة وإفتقار الولايات إلى الإطارات ذوي الكفاءات العالية , حيث وجدت نفسها أما عدد كبير من المشاريع ول تعد قادرة على التحكم فيها أو توجيه أعمال إنجازها.

- ✓ إن التركيز المفرط على قطاع المحروقات في المخططات الثلاث وعد تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والزراعي أدى إلى إنهيار هذا الأخير الذي كان يشكل القطاع المنتج الأول بداية سنوات الإستقلال,حيث إنخفضت مساهمته في اناتج الإجمالي المحلي من 13% سنة 1963 إلى 8% سنة 1978 وهذا يشكل إنحرافا كبيرا في إستراتيجية التنمية .

- ✓ بإستثناء قطاع الطاقة والياه الذي سجل مستويات نمو عالية مقارنة بالمعدلات المتوقعة والتي بلغت 17% و22% على التوالي خلال الفترة 1970-1977, إضافة إلى قطاع الصناعات الغذائية التي حقق نمو قدره 11,9% خلال الفترة 1970-1973 وهي أكبر بكثير من النمو المتوقع خلال نفس الفترة , نجد أن القطاعات الصناعية الأخرى ل تتكن من تحقيق معدات النمو التي تم تسطيرها خلال المخططين الرباعي الأول والثاني وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 7,3 : معدلات النمو المتوقعة والمحققة في القطاع الصناعي للفترة 1970-1977 (%).

قطاع النشاط	1973-1970		1977-1974	
	النمو التوقع	النمو المحقق	النمو المتوقع	النمو المحق
صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,5	11,9	23,4	7,1
صناعة مواد البناء	14,4	3,1	31,6	23,3
الصناعات الكيمياوية	19,4	10,4	25,2	9,7
الصناعات الغذائية	6,7	11,9	10	3,5
صناعة الجلود والنسيج	15,8	10,8	14,2	0,1
المناجم والمحاجر	19,8	7,3	24,2	2,6
الطاقة والبناء	4,9	17,0	10,2	22,4

المصدر: RACHID BOUDJEMA , ECONOMIE DU DEVELOPPEEMENT DE L'ALGERIE 1962 -2010 , VOLUME 1 , DAR KHELDOUNIA , ALGER ,P123

- شهدت هذه المرحلة عدم التوازن في تركيب الصادرات، حيث نجد ان اعلب صادرات الجزائر من السلع خلال الفترة1970-1979 تمثلت في بعض المنتجات الزراعية كالحمضيات والنمور والخمور والمنتجات النفطية والتعدينية الخام, وتدل الاحصائيات الى ان قيمة صادرات البترول

الخام عام 1978 كانت تشكل لوحدها اكثر من 85% وهذا يمكن تفسيره بضعف الجهاز الإنتاجي للقطاع الصناعي خارج نطاق المحروقات الذي يعاني من مشكلة عدم التوازن.
وبالمقابل اذا قارنا تركيب الصادرات الجزائرية بصادرات الدول الصناعية نجد ان تركيب صادرات هذه الأخيرة تتوزع بشكل متوازن بين المنتوجات الاستهلاكية المصنعة والتي تمثل 25% و36% ثم المنتوجات الأخرى كالموارد الغذائية والمواد الخام والمنتوجات الكيميائية التي تشكل الثلث الباقي من قيمة الصادرات.

- قد أدى التفاوت الجهوي في عملية في عملية التنمية الى وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية ,حيث يمكن تقسيمه من ناحية أسلوبالإنتاج الى قسمين: هيكل صناعي متطور القوى الإنتاجية تؤثر عليه العلاقات النقدية وهو قائم في المدن والمناطق الحضرية، وهيكل اقتصادي متخلف من حيث تطور القوى الإنتاجية يغلب عليه الطابع العيني والإنتاج السلعي البسيط وهو قائم في المناطق الريفية [35]وقد أدى التفاوت الجهوي الى ركود الإقتصادي في المناطق الريفية مما نتج عن ذلك اشتداد حدة النزوح في المناطق الأكثر حرمانا نحو المدن, وتشير الاحصائيات الى ان عدد النازحين من الريف نحو المدن خلال الفترة 1967-1977 بلغ 3,1 مليون شخص بمتوسط 130000 شخص سنويا مما أدى الى ارتفاع معدل النمو السنوي لسكان المدن متجاوزا المتوسط العام للنمو الديموغرافي الذي تراوح بين 3% و3,4 % في السنة.

- عرف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي مستويات ضعيفة إلى ابعد حد كان أثر الصناعات الصغيرة على التوازن الجهوي حد ضعيف نتيجة تركز إستثمارت القطاع الخاص بشكل كبير في مدن, وفي هذا الصدد تشير إحصائيات وزارة الصناعات الخفيفة [36] من بين 4800 مؤسسة صناعية خاصة سنة 1978 تتمركز 65% منها في ثلاث مدن بالشمال وهي الجزائر العاصمة, البليدة, وهران وهي الصناعات لا تشغل اكثر من 20 عامل للوحدة الصناعية الواحدة, في حين يوجد حوالي 1650 مؤسسة صناعية تمثل حوالي 34% من العدد الكلي للصناعات الصغيرة الخاصة تشغل من 5 عمال للوحدة , وتتمركز هذه الصناعات في المدن القريبة من الموانئ لكونها تعتمد في نشاطها على المواد الأولية المستوردة من الخارج, وعليه فإن أثرها على التكامل والنمو الإقتصادي يكاد يكون منعدما مما جعل منها مؤسسات تجارية أكثر مما هي تصنيعية.

- بالرغم من الإستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة إلا أن النمو بقي يتميز بالبطيء الشديد ففي حين أن الإستثمارات سنة 1963 كانت تمثل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع سنة 1973 إلى حدود ال42% إلى أن وصلت عتبة 50%سنة 1977, وبالرغم من أن هذه النسب آن ذاك كانت تمثل أعلى النسب الإستثمارية في دول العالم إلا أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز عتبة 6,4% خلال الفترة 1971 حتى 1980.

[35] محمد بلقاسم حين بهلول، مرجع سابق ، ص334
[36] محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص372

الفرع الثالث : إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989).

لقد أدى تحليل نتائج المخططات التنموية خلال الفترة 1963 -1979 إلى تسجيل عدة إختلالات إقتصادية أهمها الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل عملية التنمية ما أدى إلى التبعية المفرطة للأسواق الخارجية من أجل الحصول على الموارد الأساسية والتكنولوجية نتيجة ضعف أداء القطاع الصناعي وعدم قدرته على تلبية الحاجيات الاجتماعية ولاسيما الإستهلاكية منها. وإذا عنا قليلا إلى الوراء نجد أن أه مايميز السوق الوطنية منذ الإستقلال هو ضعف العلاقات التبادلية ين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات المنتجة الأخرى مع وجود تبعية مطلقة للخارج في التموين للسلع الإستهلاكية وسلع التموين ، إضافة إلى وجود توافت كبير بين العلاقات السلعية والنقدية في الهيكل الاقتصادي للمناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضارية.[37]

وقد شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة هذه المؤسسات على التحكم والرفع في قدرتها الإنتاجية, إضافة إلى ذلك فإن كبر حجم هذه المؤسسات وتمركز هياكلها وتوسيع مجال نشاطها لم ساعد متخذي القرار على إنشاء هيكل تنظيمي مثالي يسمح بتدفق المعلومات ويسهل على عملية إتخاذ القرار والتحكم أكثر في الرفع من القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى إنتاجية العمال والآلات, مما إستلزم إعادت هيكلتها بطريقتين مختلفتين حيث تقتصر الطبقة الأولى على إعادة الهيكلة حسب المنتجات أما الطريقة الثانية فيتم إعادة الهيكلة فيها حسب المناطق.

وكان الهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة هو إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها والعامل الأساسي في قتل روح المبادرة والإبداع داخل المؤسسات.

وأمام الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي لا تنسجم إطلاقا مع الحجم الكبير للإستثمارات التي تم تخصصيها للقطاع الناعي بالدرجة الأولى في المخططات التنموية السابقة,تم وضع المخططين الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989). وكان يهدف هذين المخططين إلى القضاء على مختلف الإختلالات المسجلة في المخططات السابقة إذا كان لسياسة تقويم المحروقات وجود فراغ مالي أدى بالسلطات إلى الإعتماد على الإستدانة من الخارج ما أدى إلى إعادة النظر في التوزيع القطاعي للإستثمارات لفائدة القطاعات الأخرى. [38]

❖ **أهداف المخطط الخماسي الأول :**

- التركيز على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة وتحسين الإنتاج والإنتاجية للمؤسسات الصناعية وتلبية الحاجات الاجتماعية ,كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي والقطاعات المنتجة والمنشآت القاعدية .

- تحقيق الاستقرارالاقتصادي عن طريق إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية وتخفيض حجم الديون الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات.

---

[37] بنحامين حنظورا ، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال من 1962-1988** مرع سبق ذكره ،ص55

[38] سعدون بوكيوس، **اقتصاد الجزائري**، محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2013،ص181

- العمل على تحقيق التوازن في بنية الإستثمارات القاعدية من أجل تغطية الإحتياجات الاجتماعية الأساسية وتوفير الشروط اللازمة للإستعلال الأمثل للقدرات الإنتاجية وتطويرها.

- التأكيد علة مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في كامل التراب الوطني وتصحيح التوافت الجهوي التي عرفته المخططات التنموية السابقة.

- التركيز على تطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع متطلبات التنمية في التشغيل.

❖ **أهداف المخطط الخماسي الثاني:**

- تقوية العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بينها ورفع وتيرة التبادل في السلع والخدمات ن أجل توسيع السوق الوطنية بالإعتماد على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تمكين الفرد من التطور التقني عن طريق رفع مستوى التكوين في المؤسسات التعليمية والحدات الاقتصادية مع مراعات أن يتماشى هذا التكوين مع متطلبات التنمية.
- محاولة علاج الإختلالات من خلال توسيع الطاقات الوطنية للإنتاج والتوزيع.[39]

أ - الإستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989)

إن أهم ما ورد في مضمون المخططين الخماسيين هو أن إستثمارت هذه المحلة تهدف إلى توسيع السوق عن طريق تنويع الإستثمارات وإعطاء الأولية في توزيعها لمناطق النائية. خصوصا في ما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية والإهتمام أكثر بتطوير وتنمية صناعة الإسناد بإعتبارها الركيزة الثانية في إستراتيجية التنمية في المخطط الخماسي, وي هذا الإطار تم تحديد صناعة الإسناد في تلك الصناعات التي تقوم بتموين القطاعات ذات الأولوية وهي السكن, التهيئة الإقليمية, الزراعة, الري, الهياكل الاقتصادية والإجتماعية , التربية والتكوين. أما نوع المنتجات التي تقدمها هذه الصناعات هي المواد الأولية والمواد الوسيطة والمتمثلة في الخصوص في مواد البناء ومواد الإصلاح والصيانة كقطع الغيار والقطع المعدنية المستخدمة في الحياة العامة والقطع الكهربائية ومواد الكتابة كالورق وغيرها.
كما عرفت هذه المرحلة سياسة الإنفتاح على الإستثمار الخاص مع بداية 1980 وفق إستراتيجية تنموية جديدة ترتكز بالأساس على اللامركزية في النشاط الإقتصادي والصناعي مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار سنت الدولة عدة قوانين أهمها قانون 82/11 والقانون 82/12 الصادرين بتاريخ 28أوت 1982 والذين يعطيان أهمية بالغة للقطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا في النشاط الاقتصادي وتمكينه من الإستفادة من عدة تسهيلات خاصة التزويد بالتجهيزات والأدوات وقطع الغيار اللازمة لنشاطه, بهدف التقليل من حدة البطالة وزيادة الدخل القومي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.

[39] عبد الرحمان تومي ،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع واهداف**، دار الخلدونية، الجزائر ،ص59-60

وبلغت قيمة الإستثمارات المخصصة في الفترة(1980-1989)حوالي 950,6 مليار دج مقابل 240,6خلال الفترة (1967-1978)(24).مما يوضح جليا أن إستثمارات المخطط الخماسي يمقدار خمس مرات مما كانت عليه إستثمارات الفترة(1967-1978) وإذا قارنا نسبة إستثمارات المخططين الخماسيين نجدها تمثل حوالي 79% من إجمالي الإستثمارات المخصصة بمعدل إستثمار سنوي قيمته 95 مليار دج خلال الفترة (1980-1989), وهذا ما يفسر الإرادة القوية لمتخذي القرار والسياسيين في أعلى هرم السلطة على محاولة إصلاح الإختلالات المسجلة في السنوات السابقة والناتجة عن سوء التوزيع القطاعي للموارد التي أعاقة تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية لعملية التنمية.[40]

الجدول 8,3 الإستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989).

القطاعات	المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	الإستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)	الإستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة خارج المحروقات	86,5	21,6	134,4	24,3
قطاع المحروقات	68	17	39,8	7,3
قطاع الزراعي	24,1	6	38	6,9
النقل	13	3,2	41	2,7
الهياكل الاقتصادية	37,9	9,5	15	8,3
السكن	60	15	45,5	13,8
التربية والتكوين	42,2	10,5	76	8,2
الهياكل الصحية والإجتماعية	16,3	4,1	45	5,2
التجهيزات	9,6	2,4	44	8
مؤسسات الإنجاز	20	5	19	3,5
مؤسسات التخزين والتوزيع	-	-	15,9	2,9
البريد والمواصلات	-	-	8	1,5
الري	23	5,7	41	7,5
المجموع	400,6	100	550	100

المصدر:RACHID BOUDJEMA , Opcit ,P166 -167

من خلال الجدول (8,3) نجد أن إستثمارات الفترة 1980-1989 والتي بلغت قيمتها 950,6 مليار دج تم تقسيمها على المخططين الخماسيين بنسبة 42% و85% على التوالي حيث شهدت هيمنت القطاع الصناعي خارج المحروقات بنسبة 21,6%لترتفع في المخطط الثاني إلى 24,3% مقارنة بالمخطط الأول. ومن بين الملاحظات التي يبرزها توزيع هذه الإستثمارات هو تخصيص حوالي 57% للطاع الإنتاجي والباقي هي عبارة عن إستثمارات غير إنتاجية والهدف من ذلك هو إعطاء ديناميكية للقطاع المنتج من أجل إستغلال جميع الموارد والرفع من حجم الإنتاج لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى نجاعة هذه الإستثمارات في

[40] عبد الرحمان تومي ، نفس المرجع السابق ،ص20

خلق ديناميكية في القطاع المنتج من أجل تقليص فاتورة الواردات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

حسب (محمد بلقاسم حسن بهلول) فإنه قد تم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في هذا البرنامج من أجل تنمية وتطوير صناعات الإسناد لتغطية حاجيات وسائل الإنتاج للمواد الوسيطة ومواد الصيانة والإصلاح وتشجيع الصناعات الإستهلاكية على التطور والمساهمة في تقليص فاتورة الواردات ومن بين الأولويات الأخرى لهذا البرنامج الإستثماري هو الاهتمام بتطوير قطاع الري من أجل بناء السدود وخفر الآبار بتزويد السكان بالماء الشروب وتوسيع المساحات الزراعية المسقية (25).

وفي ما يخص هيكل الإستثمارات المخصصة للقطاعات الغير إنتاجية فإن أولويات توزيعها إتجهت بشكل واضح نحو قطاعي التربية والسكن والتكوين, حيث بلغت نسبة إعتمادات قطاع السكن حوالي14% من إجمالي إستثمارات الفترة (1980-1989) وذلك من أجل القضاء على السكن الهش وتنمية المناطق المحرومة ومساعدة ذوي الدخل الضعيف وسكان الأرياف على بناء سكنات خاصة في إطار برنامج البناء الريفي. أما قطاع التربية والتكوين فقد بلغت نسبة إعتماداته حوالي 10% من إجمالي الإستثمارات بهدف تكوين إطارات ويد عاملة قادرة على رفع التحدي وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية مع القدرة على التحكم في التكنولوجيا وإستخدام وسائل الإنتاج ومواكبة عملية التنمية .[41]

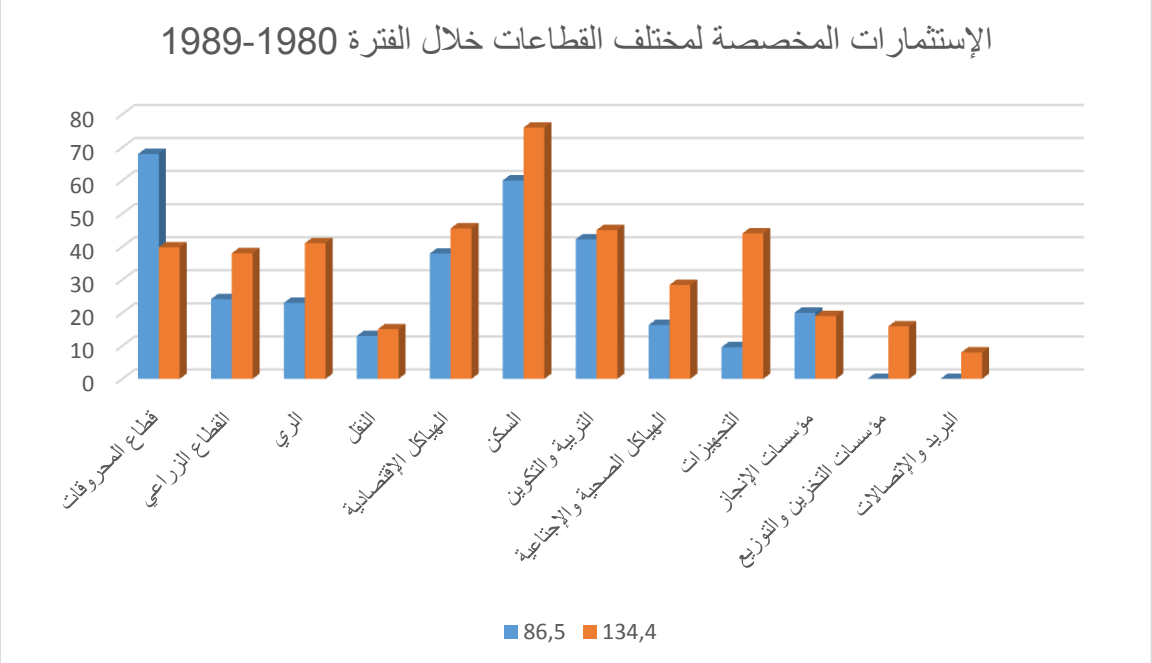

المصدر: (من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول (8,3).

ب -مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-1989) :

[41] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره،ص414-415

شهدت مساهمة القطاع الصناعي (قطاع المحروقات والصناعات التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تدنيا محسوسا مقارنة بالمستوى الذي كان عليه خلال الفترة السابقة من1970-1979 والي تراوحت بين 33% و45% حيث بلغت هذه انسبة مابين 29% و44% خلال الفترة من 1980-1989. إن هذا الإنخفاض في أداء القطاع الصناعي يوضح جليا أن الإستثمارات التي تخصيصها خلال المخططين الرباعي الأول والثاني لم تحقق الأهداف المسطرة نتيجة إخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية الناجم عن عدم التحكم في إستخدام التكنولوجيا وتشغيل المصانع بطريقة مثالية، زيادة عن العجز الكبير المسجل في إنشاء المشاريع.

وقي هذا الإطار بلغت نسبة الإنجاز في المشاريع الصناعية حتى بداية الثمانينيات حوالي19% كما تم تسجيل أن بعض الصناعات لم يتم إنجازها خاصة الصناعات الكيميائية الصغيرة , حيث تعود أسباب هذا التأخر إلى البيروقراطية وضعف نظام التمويل والمساعدة الفنية.

الجدول 9,3 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خلال الفترة من 1980-1989 :

قطاع النشاط		الطاقة والممحروقات	الصناعة التحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الخام
1980	القيمة المضافة	56855,4	13980,7	12923,3	165226,8	32240,6	162507,2
	النسبة (%)	35	9	8	10	20	
1982	القيمة المضافة	64732,4	185598,8	16107,1	24376.7	41607.3	207551.9
	النسبة (%)	31	9	8	12	20	
1984	القيمة المضافة	3,71313	30020,2	18287,5	33688,2	546113,7	263855,4
	النسبة (%)	27	11	7	13	21	
1986	القيمة المضافة	48314,4	39541	26278,8	44316,2	67761,9	29655,4
	النسبة (%)	16	13	9	15	23	
1988	القيمة المضافة	60672,5	42792,8	38785,3	41708,7	78380,6	347716,9
	النسبة (%)	17	12	11	12	23	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS), حوصلة إحصائية 1962-2011 , ص 226-227.

في ظل نتائج الجدول 9,3 نلاحظ ان قطاع المحروقات وبالرغم من تناقص إستثماراته خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة 1967-1979 أين إنخفضت من 25%إلى حوالي 11% إلا أنه بقي يسيطر من حيث مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1984 أين تراوحت بين 27%و35%لكن سرعان ماتهاوت هذه النسبة خلال الفترة 1986-1988 إلى أدنى المستويات أين تراوحت بين 16و17%.

ويعود سبب هذا التراجع إلى الأزمة الاقتصادية اتي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من 1986 أين إنهارت أسعار البترول بحوالي 50% وتبعها إنهيار قيمة الدولار بنسبة 40% ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات من النفط والغاز بأكثر من 40%.لقد أدى تراجع أداء قطاع المحروقات إلى التأثير المباشر على قطاع البناء والأشغال العمومية والذي سجل تطورا ملحوظا بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أين إرتفعت هذه النسبة من 10% إلى 15% سنة 1986 لكن سرعان ما تراجعت هذه النسبة إلى 12% وذلك تحت تأثير تراجع مداخيل قطاع المحروقات.

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد حقق تحسنا طفيفا حيث إنتقلت مساهمة القيمة المضافة من 9% سنتي 1980و1982 إلى حدود 12و13% خلال الفترة 1986إلى 1988 ويقى هذا التغير الطفيف بعيد كل البعد على الأهداف المرسومة خلال هذه الفترة، لكن ما يمكن ملاحظته هو التأثير السلبي لتراجع قطاع المحروقات على قطاع الصناعات التحويلية أين إنخفضت مساهمته في الناتج امحلي بنسبة 1% سنة 1988 أين عرف القطاع نهاية هذه المرحلة إنكماشا في وثيرة تطور الإنتاج وعجزه عن تلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات.

وبالنسبة لقطاع التجارة والخدمات فإنه بقي يسجل مستويات مستقرة نوعا ما من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع تسجيل بعض التحسن خلال الفترة 1986-1988 أين عرفت مساهمة القطاع في الناتج المحلي تطورا بنسبة 3% عما كانت عليه خلال الفترة 1980-1982.

ج-نمو القطاع الصناعي خلال الفترة من 1980-1989:

قبل تحليل نمو القطاع الصناعي بباقي القطاعات الإقتصادية لابد أن نشير إلى أن التسيير البيروقراطي للمؤسسات العمومية والنظام المصرفي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة 1981-1982 أدى إلى إغلاق حوالي 25%ن المؤسسات الصناعية الصغيرة والتابعة للقطاع الخاص نتيجة عدم قدرتها على النشاط بسبب إنقطاع التمويل , وهذا ما أثر بالسلب بالدرجة الأولى على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تراجع معدل نموه من 21,4% خلال الفترة 1980-1982 إلى 3-% خلال الفترة 1986-1988.

سجل نمو الناتج الخام المحلي الإجمالي أعلى مستوى وذلك خلال الفترة 1980-1984 نتيجة الإنعاش الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية أين بلغ متوسط معدل النمو 5% بزيادة قدرها 1,6% مقرنة بالفترة 1980-1982 لكن سرعا ما إنخفض هذا المعدل بأكثر من 50% خلال الفترة من 1984-1986.

[42] عبد العزيز وطيان، مرجع سبق ذكره، ص 24

ويرتبط هذا التراجع أساسا بالتراجع الكبير الذي شهده قطاع المحروقات والذي سجل معدل نمو سالب خلال نفس الفتة بلغ 17-% . لكن إذا رجعنا إلى متوسط النمو السنوي للناتج الخام خلال الفترة 1980-1988 نجده لا يتجاوز عتبة 0,8% وهذا راجع إلى تراجع أسعارالنفط في الأسواق الدولية بداية من 1986 إلى أكثر من 50% مع إنهيار أسعار الدولار بأكثر من 40% ما أثر بالسلب على مداخيل الدولة المتأتية من صادرات المحروقات.

جدول 10,3 نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة 1980-1989:

قطاع النشاط	1992-1980	1984-1982	1986-1984	1988-1986
	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو
الطاقة والمحروقات	6	5	-17.6	12
قطاع الزراعة والصيد والغابات	11,6	6,5	19,8	21,4
البناء والاشغال العمومية	21,4	17.5	14,7	-3
التجارة والخدمات	13,6	14,5	11.4	7,5
الصناعة التحويلية	15,3	27	14,8	4
الناتج المحلي الخام الإجمالي(*)	3.4	5	2,4	-0,4

(*):معدل نمو الناتج المحلي الخام محسوب على أساس بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS),حوصلة إحصائية 1962-2011, ص 226-267.

المصدر: من اعداد الطالب بالعتماد على بيانات الجدول

بالنسبة للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية فقد سجل مستويات نمو مقبولة نوعا ما خلال الفترة (1980-1988) حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة حوالي 15%, لكن بالنظر الى حجم الاستثمارات التي تم تخصيصها لهذا القطاع خلال المخططات التنموية السابقة نجد ان القطاع لم يحقق الأهداف المسطرة لاسيما وان الواردات من السلع الاستهلاكية والغذائية بلغت اكثر من 60% من اجمالي الواردات خلال سنة 1984, اما قطاع البناء والاشغال العمومية فقد سجل هو الاخر مستويات نمو افضل من قطاعي الزراعة والتجارة والخدمات خلال الفترة 1980-1986 وهذا مرتبط بالديناميكية التي شهدها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في بناء الهياكل والمساكن القاعدية كالطرقات والمدارس والهياكل الصحية والبنى التحتية الأخرى, الا ان القطاع عرف تراجعا كبيرا بنسبة (3-%) خلال الفترة 1986-1988 وهذا الانخفاض مرتبط أساسا بتراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة والتي أدى بدورها الى التأثير بشكل سلبي على نمو قطاع البناء والاشغال العمومية خلال هذه الفترة.

د- تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1980-1989:

لقد عرف تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه المرحلة مستويات نمو متفاوتة من قطاع الى اخر ومن بين القطاعات التي شهد فيها الإنتاج معدلات نمو معتبرة نجد قطاع الكيمياء والمطاط الذي شهد متوسط معدل نمو بلغ 10,5% خلال الفترة1980-1989 بفضل المساهمة الكبيرة القطاع الخاص في تحويل مواد البلاستيك والمواد الكيميائية الأخرى, حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في هذا القطاع خلال سنة 1980 حوالي 500 مؤسسة، ويأتي قطاع الطاقة والمياه في المركز الثاني من حيث نمو الإنتاج والذي بلغ 9,4% بفضل مساعي الدولة الرامية لتطوير شبكة الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وتحقيق الكهربة الشاملة للبلاد بما فيها المناطق المحرومة والنائية, وفي هذا الصدد لابد من الإشارة الى النجاحات الكبيرة المحققة في هذا القطاع اين ارتفعت نسبة التغطية في مجال الكهرباء من حوالي60% سنة 1979 الى 80% سنة 1986.

ويلتي في المركز الثالث والرابع قطاع قطاعي صناعة الخشب والورق والصناعات النسيجية حيث حققا معدلات بلغت 8% و7,7% على التوالي اما بقية القطاعات فلم تتجاوز معدلات نموها 5% وهذا راجع لضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف إنتاجية اليد العاملة الناتج عن نقص التكوين زيادة عن الصعوبات التي كانت تواجهها المؤسسات الصناعية في التموين بالمواد الأولية المستوردة والناجمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الدولة ابتداءا من سنة 1986 والمتمثلة في تدني مداخيل الدولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة وارتفاع المديونية الخارجية.

الجدول 11,3:تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة(1980-1989)

قطاع النشاط	متوسط نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة:80-89(%)
الطاقة والمياه	9,4
المحروقات	4,3
المناجم والمحاجر	2.4
ص.ح.م.م.ك.أ	5
مواد البناء	4.9
الكيمياء والمطاط	10.5
الصناعات الغذائية	5.3
الصناعات النسيجية	7.7
صناعة الجلود والاحذية	3.7
صناعة الخشب والورق	8

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) حوصلة إحصائية 1961-2011,ص 161.

وبالنظر إلى نمو إنتاج الصناعات المصنعة بالشكل الكلي نجد أنها عرفت مستويات معتبرة بلغت في لمتوسط حوالي 14,7% خلال الفترة ن 1980-1984 لينخفض معدل النمو خلال الفترة من 1984 -1986 إلى 4,3%, لكن تراجع نمو الإنتاج الكلي للصناعات المصنعة خلال الفترة من 1986-1989 من 1,4-%إلى 5,1-%. أما عن تطور الإنتاج خارج المحروقات بما فيها القطاع الزراعي نجد أنه حقق نموا تراوح بين

11,7% و15% خلال الفترة 1980- 1984 لينهار هو الآخر بداية من سنة 1986 أين حقق معدلات نمو سالبة تراوحت بين 0,9- % و4,8- %.

ومن أهم النتائج السلبية التي ميزت الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة خلال هذه الفترة والمتمثلة فيما يلي:

- إن سياسة المفتاح في اليد بالنسبة لإنجاز المصانع و المنتهجة خلال فترة السبعينات والثمانينات نتج عنها عدم متابعة العاملين والإطارات الجزائرية لمراحل الدراسة والإنتاج والتدخل مباشرة بعد إنتهاء من إنجاز مصنع مما أدى إلى عدم التحكم بصفة جيدة في كيفية التشغيل لتلك المصانع وعدم إستغلال طاقاتها الإنتاجية بطريقة مثلى مما أدى إلى الإستعانة بالمساعدة التقنية للخبراء والأجانب والذي كلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة لم يتم إسترجاعها بسبب ضعف الإنتاج الأمر الذي أدى إلى تراك الديون وعدم القدرة على تسديدها.
- عرفت المديونية الخارجية خلال الفترة 1980-1989 تطورا كبيرا وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات ن السلع الإستهلاكية والموارد الأولية وسلع التجهيز, كما أن سياسة التصنيع وإنجاز المصانع كانت مرتبطة أساسا بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج والتي تعتمد على رؤوس أموال كبيرة لم تتكن الدولة من تغطيتها من عائدات البترول والغاز مما جعلها تستعين بالقروض الخارجية من أجل تمويل هذه المشاريع .[43]
- لقد أدت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بداية الثمانينات والتي تم توجيهها بموجبها إلى تقسيم المجمعات الصناعية الكبرى وتحويلها لوحدات صناعية صغيرة ومتوسطة بهدف تكثيف النسيج الصناعي إلى تفكيك الجهود وعدم التكامل بينها مما جعلها غير قادرة على منافسة المؤسسات الصناعية الأجنبية وفك التبعية الأجنبية للأسواق الخارجية.
- بلغت قيمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 حوالي 5% من إجمالي الصادرات حيث تمثلت مساهمة المواد الغذائية والمشروبات في إجمالي الصادرات ب0.5% إما مساهمة الآلات وسلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار, والسلع الإستهلاكية الأخرى فلم تتجاوز ساهمتها في إجمالي الصادرات عتبة 0,37%.[44]

المطلب الثاني :التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى نظام إقتصادي ليبرالي من 1990-2000.

[43]،مرجع سبق ذكره ،ص179عبد العزيز وطيان
[44]محامين حظورا، **تاريخ الجزائر منذ الاستقلال 1962-1988** ،ص59

إن الإصلاحات التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال وحتى 1989 كانت غير مجدية او بالأحرى سلبية لكنه مع بداية التسعينات اهتمت اكثر بالقطاع الصناعي ورفعت من قيمته وشانه من خلال سياسة أخرى اكثر نفعا.

الفرع الأول: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1990-1999 :

نتيجة للتطورات السلبية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات والمتمثلة في الأرتفاع المستمر في الواردات وتراجع الصادرات التي إنخفضت سنوات 1980-1987-1988 بنسب 45-35و30% على التوالي مقارنة بصادرات 1985 مما أدى بشكل كبير إلى تدهور مستمر في ميزان المدفوعات إضافة إلى عجز القطاع المنتج عن تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين الناتج عن تراجع معدل إستغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الإستقلال إلى غاية 1989 والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تكن ناجعة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية كما أن الطبيعة العمومية للملكة وطرق التسيير آن ذاك بعقلية ملك البايلك هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي العمومي.

كما أن ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وإعتبارها هي المالكة والمسيرة والقوة العمومية أثر بشكل سلبي على عمل المؤسسات الصناعية العمومية بشكل خاص والمتمثلة في كونها شركات تجارية ومؤسسات إقتصادية حقيقية بما تستلزمه من متطلبات لتصبح ناجعة إقتصاديا [45]وقد أدت هذه الوضعية إلى تسجيل العديد ن النقائص على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي تمثلت في عدم فعالية طرق التسيير والتسويق على مستوى المؤسسات الصناعية مع تدني مستوى عناصر الإنتاج بشكل كبير وعدم إستغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع ومحدودية إستخدام الموارد وقدرات الإنتاج مما أدى إلى تسجيل عجز مالي كبير لهذه المؤسسات وعدم قدرتها على تسديد الديون وحتى الأجور في بعض الحالات.

لقد أدت التطورات السياسية لتي مرت بها الدولة الجزائرية في بداية التسعينات والمتمثلة في توقيف السار الإنتخابي إلى توليد ضغوطات داخلية وخارجية زادت في تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية .زيادة عن ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة والمتمثلة في منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة ل تحقيق إنعاش النمو كما كان بسبب نقص الموارد المالية ما ترتب عن ذلك توجه السلطات نحو تعميق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1995 أين تم إصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة.
وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي وفي واخر سنة 1991 ت تطبيق إستراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات بهدف فك الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز واستغلالها ونقلها.

[45] عبد الحميد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة جريب ام الحسن، دار المريخ للنشر،الجزائر، 1999،ص35

وتمحورت هذه التعديلات في إعطاءالأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي :[46]

- توسيع مشاركة راس المال الأجنبيعلى التنقيب على حقول الغاز الطبيعي وإستغلالها وحتى المقل بالأنابيب.

- إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصته من الإنتاج الذي يشارك فيه.

- منح تخفيضات جبائية على نتيجة الإستغلال من أجل التحفيز على جدب الإستثمارات الأجنبية.

- بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.[47]

أ - مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1990-1999:

لقد تميز الهيكل الناعي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 بسيطرة القطاع العمومي حيث بلغت مساهمة القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والصناعات التحويلية بحوالي 98و76% أما القطاع الخام فبقيت مساهمته جد ضعيفة بحوالي 2% بالنسبة لقطاع المحروقات و24% بالنسبة للصناعات التحويلية. ويبقى نشاط القطاع الخاص متمركزا بقوة في قطاع الزراعة والأشغال العمومية والتجارة والخدمات أين بلغت مساهمته 99.6% في إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي و60% في إجمالي القيمة الضافة وقطاع الأشغال العمومية وحوالي 81% لإجمالي القيمة المضافة لقطاع التجارة والخدمات وتبين هذه الأرقام أن إستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة 1990-1999 كان تتمركز في القطاعات ذات المردودية العالية والربحية والمرتفعة واليت تتميز أيض بضعف المخاطرة.

الجدول 12.3 مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1990-1999:

[46] محمد بلقاسم حسن بهلول, **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، دار حلب للنشربدون سنة نشره،ص226

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعة التحويلية	البناء والاشغال العمومية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الخام الاجمالي
1990	القيمة المضافة	135543	61196,30	57185,30	62725	112655,70	554388,1
	النسبة(%)	24	11	10	11	20	
1992	القيمة المضافة	273837,10	113762,90	102149,40	128416,30	220458,10	1074695,8
	النسبة(%)	25	11	10	12	21	
1994	القيمة المضافة	361894,40	144767,70	151781,10	145614,50	351586,20	1487403,6
	النسبة(%)	24	10	10	10	24	
1996	القيمة المضافة	808696,60	183163.10	217685,10	277842,10	560299,10	2570028,9
	النسبة(%)	31	7	8	11	22	
1998	القيمة المضافة	714602	215711,70	265412,10	324845,80	696673,60	2830490,7
	النسبة(%)	25	8		11	25	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات collection statistique ONS

من خلال بيانات الجدول (12,3) فان مساهمة قطاع قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الخام استقرت عند حدود 25% باستثناء سنة 1996 اين بلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع 31% ويعود سبب هذا الأداء الضعيف الذي عرفه قطاع الطاقة والمحروقات خلال هذه الفترة الى تراجع الإنتاج من جهة وانخفاض الأسعار في الأسواق الدولية من جهة أخربإضافة الى تراجع أشغال البحث والتنقيب نتيجة تخلي العديد من الشركات الأجنبية على النشاط في ظل الظروف الأمنية التي كان يعيشها البلد خلال الفترة 1992-1999 زيادة على إنخفاض إستغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع المحاجر والمناجم.

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد إنخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 11% سنة1990 إلى 8% سنة 1998 وهذا الإنخفاض مرتبط أساسا بالركود الذي عرفته قطاعات الصناعات الجديدة والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والنسيج والصناعة الكيمياوية وصناعة الجلود والأحذية والخشب والورق إضافة إلى إجراءات الخوصصة اليت باشرتها السلطات

في إطار الإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي بموجبها غلق المؤسسات التي تعاني من نقص السيولة النقدية والديون المالية الضخمة.

ب -تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1990-1999:

عرف الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي تراجعا كبيرا خلال الفترة ن 1990-1999 ما عدا قطاعي الطاقة والمياه وقطاع المحروقات اللذان حققا معدل سنوي للإنتاج بمتوسط قدره 5,2 و1,6 %على التوالي بينما سجل قطاع المناج والمحاجر تراجعا قدره 4,3-%

وفيا يخص إنتاج الصناعات الحديدة والمعدنية والكهربائية والميكانيكية والإلكترونية فقد بلغ معدل ترجعه حوالي 6-% وقطاعي مواد البناء والصناعات الغذائية تراجع الإنتاج فيهما بحوالي 0,9-% أما بقية الطاعات المقترحة ضن الصناعات التحويلية والمتمثلة في صناعة النسيج الجلود والأحدية وصناعة الخشب والورق فقد تراجع فيها الإنتاج بشكل مقلق للغاية أين بلغ معدل تراجع الإنتاج في هذه القطاعات 10,4-% و18-% و10,7-% على التوالي.

إن الركود والشل الذي أصاب قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1990-1999 له التأثير البالغ على إنتاج القطاع الصناعي بشكل عام أين عرف تراجعا سنويا قدره 2,1% كما عرف الإنتاج الصناعي خارج المحروقات تراجعا سنويا ب 3,2-% اما الصناعات المصنعة بشكل اجمالي فقد سجلت ادنى المستويات بتراجع سنوي قدره 3,4-% وهذا ما يمكنه توضيحه من خلال الجذول التالي:

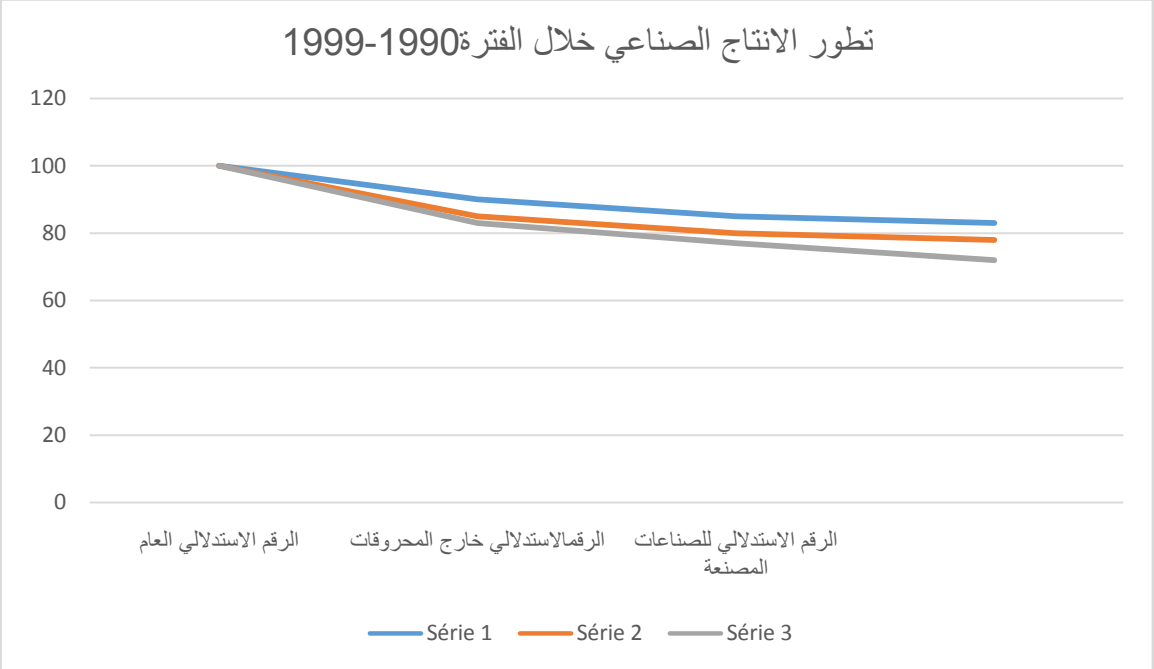

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات ONS,حوصلة إحصائية 1996-2011,ص 160-161

تشير الأرقام السابقة الى ان الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع المنتج بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص في أواخر الثمانينيات والتي تم بموجبها تفكيك المجمعات الصناعية

الكبرى الى وحدات صغيرة ومتوسطة ,أدت الى عدم التكامل والانسجام بين الصناعات في نفس مجال الصناعة من ناحية وعدم الترابط بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وبعد تقييم نتائج تلك الاحصائيات بين فيها انه يجب رسم استراتيجية صناعية جديدةوإعادة هيكلة النشاط الصناعي من جديد بداية التسعينات من خلال تجيع وإدماج مختلف المؤسسات ضمن شركات قابضة (holding) بهدف إسترجاع المنطق الصناعي المفقود من طرف الشركات المساهمة وتطوير الصناعات وتوجيهها نحو التصدير لكن النتائج الي تم إستخلاصها من كل هذه العمليات هو بقاء القطاع الصناعي والقطاعات المنتجة الأخرى ترواح مكانه في شد وجدب بين إصلاح إقتصادي وآخر إعادة هيكلة أخرى دون تسجيل نتائج أجنبية ملموسة على أرض الواقع ودون تحقيق الإستقلال الإقتصادي المنشود.

ومن بين الأثار الناجمة على السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية عى أساسا إقتصاد السوق إضافة إلى إجراءات خوصصة المؤسسات العمومية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- شهد القطاع الصناعي خارج المحروقات تراجعا في الأداء خلال الفترة 1990-1999 فإذا سلطنا الضوء على معدل إستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الفترة 1996 نجده تراجع في أغلب القطاعات الصناعية مقارنة بـ1990 فقطاع المناجم والمحاجر سجل تراجعا في عدل الطاقة الإنتاجية من 70,6% إلى 52,7% سنة 1996 أما قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية فقد شهد تراجع كبيرا في معدل إستغلال الطاقة الإنتاجية من 55% إلى 33,6%و عرف أيضا تراجع في قطاع النسيج من 54,2%إلى 36,6% ونفس الشيء بالنسبةلصناعة الجلود والأحدية والخشب والورق.

- بقد نجم عن تبني خوصصة المؤسسات العومية حل العديد منها وتسريح الآلاف من العمال في شتى القطاعات ففي قطاع الفلاحة تم حل حوالي 23 مؤسسة عمومية منها 5 مؤسسات إقتصادية تنشط في القطاع الفلاحي ويبقى القطاع الصناعي هو المتضرر الأكبر من تلك العملية حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة بنسبة 54,4% من إجمالي المؤسسات العمومية التي مستها العملية ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الثاني بعد القطاع الصناعي بحواي 249 مؤسسة أما قطاع الخدمات فقد شهد حل حوالي 98 مؤسسة عمومية.

- بلغ عدد المناصب التي فقدها القطاع الصناعي بموجب الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخوصصة إلى غاية 30 جوان 1998 حوالي 36545 منصب عمل بنسبة 17,2% من إجمالي المناصب المفقودة في جميع القطاعات الاقتصادية والاتي بلغت 211922 منصب عمل مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة أواخر هذه الفترة من 19,1%سنة 1989 إلى 28% سنة 1998.

إن هذه الأرقام تبين حجم الأزمة التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي والإقتصاد الوطني بشكل سوي خلال هذه الفترة والمرتبطة أساسا بضعف الأداء من ناحية وسوء التسيير من

ناحية أخرى, إضافة إلى عدم الاستقرار في تطبي الإستراتيجيات الصناعية منذ الإستقلال وكذا الظروف السياسية والإنفلات الأمني الذي عاشته البلاد خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: خصائص قطاع التصنيع في الجزائر.

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يثيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالية في بعض الجوانب مما يجعلها غير قادرة على الإستثمار والمنافسة إذا مابقيت على وضعها الحالي والأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها مما يتناسب مع التطورات الحالية من أجل التمكن من الإستمرار ومواجهة التحديات المقبلة في هذا المجال

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية الصنناعية ومن بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها والتي يكن أن نذكرها ونوجزها فيما يلي:

أ - ضعف الإنتاج الصناعي.

ماتزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي حيث تأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمع لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية إنطلاق العملية التنموية , إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة بل إنحصر تطور هذه الصناعات بتطور الإستهلاك السائد في السوق المحلية .

وهكذا إضطرت الصناعة المحلية خاصة التحويلية إلى أن تكون سجينة السوق التي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج بناء على اطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الإتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

ب -ضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية الصناعية:

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها الدعامة لقياس نتائج الأداء(كميات الأنتاج والقيمة المضافة...إلخ) وأدات هامة لترشيد القرارات علة مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي أستخدمت في تحقيق هذه المخرجات سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج .

وتتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن الكثير نم البلدان النامية بضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.[48]

[48] أ.عبود زرقن.**الإيتراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العدد 45،2009،ص161

ج- الحماية والقدرة على المنافسة:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة وإنحسر علها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة.
وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية ومن حيث عملية الإنتاج وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الإطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته ولهذا فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة لتنافسية لهذه المؤسسات. إن هذه الوضعية لم تحقق ما كان منتظرا بل أعطت نتائج سلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها:

- تدني مواصفات السلعة المنتجة.
- الإرتفاع في كلفة الإنتاج.
- آلية عمل إقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية.
- تدني مستوى الخبرة والكفاءة في التعامل مع السوق بقوانينه ومتغيراته.

وأخيرا ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزيده في مستويات القطاع العام الصناعي مقابل إنخفاض حجم صادراته, إلى أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطاءه دورا كبيرا أدى إلى كسر أحتكار القطاع العمومي وأدخله في منافسة لم يكن مهيء لها مع القطاع الخاص المحلي مما أدى إلى تفاقم مشاك في البداية وبدأ يحاول تطوير آليات عملية بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة لكن هذا لايخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مزال يعاني المشاكل السابقة, إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مزال واقعا يدل عليه وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

- توقف بعض المؤسسات على الإنتاج وإجراء تخفيض لمستوى إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- المطالبة بإستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والإستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

ح- العلاقة مع السوق الخارجية:

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ إنطلاق العملية التنموية قد زاد من حجم المستوردات كما زاد من إعتماد هذه الصناعة على السوق المحلية لأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات

والمساعدة الأجنبية وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها الصعبة في كثير من الأحيان.[49]

خ- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية :

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بإرتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ومنها الدول العربية وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية. وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية إلى عدة أسباب أهمها:

- الإستغلال الغير الأمثل لمجمل الطاقات المتاحة بمعنى عدم التمكن من إستخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة حيث تصل نسبة الإستخدام لأقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- إختيار أحجام غير ملائمة للؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة نتيجة قلة الكفاءة.
- الإرتفاع المصنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

د- الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنيوية وإجتماعية فحسب بل وتغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقتهم الإنسانية وأسلوب عملهم أما في عالم الصناعة فقد أحدثت تغيرات جذرية عديدة تتعلق ب:

- الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة لعملية الإنتاج .
- طرق العمل وأساليب الإنتاج.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.
- خلق الصناعات الجديدة واليت تنتج عنها سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

إن تقدم الصناعة مرتبط إرتباطا وثيقا بتقدم التكنولوجيا ومايرتبط بها من معرفة وبحث علمي لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة لنقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في الدول الصناعية حيث أدت عملية النقل لهذه التكنولوجيا إلى فتح قنوات جديدة ومختلفة تستطيع من خلالها إستخدام هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الإختراع والعلمات التجارية والنماذج الصناعية إظافة إلى المساعادات والدراسات الفنية .

ان عملية نقل التكنولوجيا لا تقتصر على اقتناء الالات والتجهيزات وغيرها وانما ينبغي استيعابها وتفهمها وتطويرها بالشكل الذي ينسجم مع البيئة الحالية وذلك على عكس مايتم حاليا, حيث نجد ان نقل التكنولوجيا تأخذ شكل التقليد ولا يتم اختيارها على حسب متطلبات البيئة وانما يتم اللجوء الى جهات خارجية للقيام بدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الالات.وبهذا نجد ان الصناعة بقيت مرهونة بكل تطور تجريه او حتى بعملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيا المستوردة مهما كانت طبيعة البيئة التي يتم التعامل معها.

[49] محمد العلي، **الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية صادرات سوريا**، رسالة ماجستار غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد2002،ص85

و-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب ان يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، بما فيها القدرة على التكيف مع التطورات والتغيرات الحاصلة سواء في بنية الإنتاج او نوعية المنتوج وهذا مايتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في اكثر من منتوج من خلال تعديلات معينة في طريقة العمل، وهذا مالا نجده في الصناعة الجزائرية حيث يتم الاعتماد على تكنولوجيا متقادمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة لاجراء اية تعديلات في عملية الإنتاج وفي حالة تغير عوامل او لوازم الإنتاج فانه سيتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة تشكل عقبة كبيرة امام الصناعة المحلية[50]

ي-العملية الصناعية المتجزئة:

ان عملية الصناعة في الجزائر مازال ينظر اليها على أنها عملية إنتاجية فقط من اجل تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه او حتى الكيفية والأسلوب المتبعان في تصريفه, بالإضافة الى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الاعلام والتسويق التي أصبحتإنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج.[51]

[50] أ.عبود رزقين، **الاستراتيجية الملائمة لتنمية الصناعة في الجزائر**، مرجع سابق ،ص163

[51] محمد العلي ، **الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية صادرات سوريا** ،ص86

المبحث الثاني: استراتيجيات تنويع القطاع الصناعي الجزائري من (2000-2019):

لقد أولت الجزائر في الآونةالأخيرةأهمية بالغة للصناعة وعملت جاهدة على تنويعها فقامت بوضع أساليب وإصلاحات ضخمة تناسب التقدم التكنولوجي المستعمل والقدرة المالية لها بالرغم من الاثار السلبيه التي واجهتها.

المطلب الأول: ماهية الإنعاش وأساليبه:

يعتبر الإنعاش الاقتصادي من اهم التقنيات المستعملة من اجل انماء جميع القطاعات خاصة الصناعية منها فاعتمدت بذلك على عدة أساليب للتطور والنمو.

الفرع الأول :مفاهيم أساسية لسياسة الإنعاش الصناعي

1-مفهوم سياسة الإنعاش الصناعي:

تعتبر سياسة الإنعاش إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في مختلف وسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الحكومي المتمثل في المشتريات السلع والخدمات قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو كما يمكن إعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة الإنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا منه.[52]

2-شروط تطبيق شروط الإنعاش الصناعي:

- زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي من طرف المؤسسات وأن لا يكون هدفا للزيادة في تحقيق هامش الربح بالنسبة لها.
- أن يكون الناتج الداخلي الخام الفعلي خالي من التدخل أو بحدة أقل وبدون عجز خارجي يقارب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن وتبعا لذلك يبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي والخام الكامل والناتج المحلي الخام المحلي أي حساب الفرق بينهما وهو ما يسمى بفجوة أوكن ويعتبر السياسة الميزانية والتوسعية أنه لا يسمح دائما بإخراج من الركود خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة.

[52] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2001،ص75

- أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا ومن تم الإتجاه القوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات المحلية.[53]

3-أهداف مخطط برنامج الإنعاش من 2000-2010:

تمثلت أهداف مخطط برنامج الإنعاش فيما يلي:

- بلوغ معدل النو الاقتصادي 5% سنويا على مدار أربع سنوات.
- تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الإستغلال الصناعي.
- الحد من ظاهرة التهميش والفقر والإقصاء.
- صيانة البنى التحتية.
- توسيع شبكات الإتصال اللاسلكية والسلكية والخدمات البريدية.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- إختتام المشايع التي هي في طور الإنجار.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطيت الإحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع.[54]

الفرع الثاني: أساليبالإنعاش الصناعي الجزائري.

هناك عدة اساليب لانعاش الصناعي الجزائري نذكر منها :

1-سياسة ترقية الإستثمار:

تحتل قضية الإستثمارات العامة والإستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات, إذ يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد المنافد الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأبد الطويل بعد أن لعبت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء لذلك تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع الإستراتيجيات والسياسات التي تساعد على جذب الإستثار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبدولة لتحسين مناخ الإستثمار والإمكانيات الإستعانية التي تتوفر عليها البلاد فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول مناخ الإستثمار فالجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للإقتصاد الجزائري حيث يشير التقرير 11 الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان القيام بالأعمال والذي يخص وضع الأعمال في175 دولة عبر العالم , إن مؤشرات مناخ الإستثمار في الجزائر لن تعرف تحسنا إبتداءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل. وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الإستثماري إلى غاية تصفية الشركة. حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا. إذ لم تتغير

---

[53]علي مبروكي، **تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والاهداف السياسية للدولة** ، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسيايات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999،ص380

[54]أ.صالحي ناجية، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصلدي** خلال الفترة 2001-2004،أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف،سنة 2013،ص4

المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر خاصة بالنسبة للمدة التي تستغرقها كل رحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر. فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع إجتياز أربعة عشر إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق, وأن المدة التي تتطلبها كل مرحلة للشروع في تجسيد المشروع هي 24 يوما أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 5,21% من قيمة الدخل الأولي للمشروع.

وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الإستثمار. لذلك يستدعي تطوير الإستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما (نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر للقيام بخبراته لصالح الإستثمار, وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الإستثمار يعد جزءا لايمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله فهي بذلك معنية بتقدم الإصلاحات الهيكلة لاسيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع والخدمات.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الإستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في :

- تمويل الإستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال.
- تعميم التكنولوجيات الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية وتنويع الصادرات.

ونذكر أنه لتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي قد تم إتخاد عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 من أجل تحسين النظام القائم وتنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على:

- نظام جديد للإستفادة من المزايا الأكثر شفافية.

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقته والممارسات لدولية في هذا المجال.

- تقليص هام لمدة معالجة ملفات الإستثمار.

- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لذى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.

كما تم إعتماد أعمال أخرى تهدف إلى تحسين مناخ الإستثمارات من أجل تقليثص الآجال وتخفيض تكاليف العمليات وتسهيل الإستثمارات وإنشاء المؤسسات.
ولجلب الإستثمارت الأجنبية المباشرة تم إقتراح جملة من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال نلخصها في الأعمال التالية:

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطاراتها الأجنبية.

- فتح أروقة وشبابيك لشرطة الحدود والجمارك.

- تحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.

- وضع تحت تصرف الأجانب الحاملين لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار منخفضة وبيئة ذات نوعية.

- وضع محلات جاهزة لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم,

- توسيع الصلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار وإنشاء موقع إلكتروني للوكالة لتمكين المستثمين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد.

- السماح للأجانب بإقتناء سندات الخزينة والرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة بالمؤسسات المصدرة.

- مراجعة قانون الجمارك.

- إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الإلكترونية.

- تخفيض التكاليف الجبائية والإجتماعية.

- منح مساعدات معتبرة لصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب.[55]

2-استراتيجية التاهيل:

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين, برنامج المنافسة الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف الولايات الأمريكية المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الإتحاد الأوروبي تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج النتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للإستفادة من البرنامج, تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة(خاصة فيما يتعلق بإستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشهادات المصرفية ...إلخ)

ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم إقتراح إستراتيجية جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول:

- توحيد البرامج الحالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجة التصنيع.

[55] أ.قوريش نصيرة، **ابعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة فيالجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حاسبة بن بوعلي،الشلف،العدد 5، ص 98-100

- تنفيد برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق الذي من شأنه إدراج كافة عوال العصرنة (العوامل المادية والغير المادية والبيئية)

- التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.
- إستهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.[56]

3- تطوير العنصر البشري:

إن الاستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنت الصناعات, ولطالما عانت الصناعة الجزائرية مما يلي:

- عجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات.

- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لإحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة.

وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:

- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لاسيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى.

- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الإقتصادين والإجتماعيين).

- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين(مساعدات وقروض والضرائب) بالإضافة إلى مطابقة التأهيلات مع حاجات السوق.

- تأمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي).

كما أن إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي بإعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة يعتبر أمرا لا مناص منه ويتطلب التحكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لوحدها بل لابد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم وترقية سياسة موجهة نحو تطوير التقنيات إستنادا إلى نظام وطني للإبداع مثلما تقوم به العديد من الدول فسبيل المثال تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 46% من الناتج الداخلي الخام للبحث والتنمية.

- إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولية من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المجددة وترويجها على السوق وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى ووضع سياسة الذكاء الاقتصادي بصيغة التسيير وجمع المعلومة

[56] قوريش نصيرة، مرجع سابق ،ص100

وتحليلها وتفسيرها قبل إتخاد القرارات كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث.

- تنمية لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهتمين في إتجاه عالم المؤسسة.[57]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الجديدة للصناعة الجزائرية واثارها.

اتبعت الجزئر عدة أساليب واستراتيجيات لفتح طريق النمو والتطور لبناء دولة متقدمة ومزدهرة بالرغم من الاثار السلبية التي خلفتها

الفرع الأول: الاستراتيجية الصناعية المقترحة للاقتصاد الجزائري.

تهدف الإستراتيجية الصناعية المقترحة إلى توضيح معالم لطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الصناعية والإجتماعية عى النحو الذي قدرته مواثيق الدولة الأساسية وأكدت ضرورته تداعيات الأحداث والحقائق المستجدة والمتوقعة.

1- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها :

إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه, ولا يأتي ذلك إلا ن خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد حتى آخر درجة تصنيع ممكنة مع رفع درجة الترابط الرأسي بين الصناعات من خلال إيجاد صناعات الواد الأولية الداخلة في الإنتاج وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة إنتاج بحيث تكون جاهزة للإستهلاك المحلي أو التصدير. كما أن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولا بتطوير البنية لتحتية لقطاع الصناعة وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات كالكهرباء, ماء, وقود, محطات معالجة المياه وغيرها إلى المنطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير وسائل النقل للبضائع والركاب, بتكلفة معقولة للمناطق والتجمعات الصناعية للنقل البضائع الصناعية كما يمكن منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية.

إن تطوير الصناعة يحتاج إلى الإندماج بين المؤسسات الصناعية وزيادة حجم المصانع من أجل التمكن من الإبتكار بشكل أسهل والحصول على إمتيازات للشركات العالمية بشروط أفضل. مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وبتكاليف أقل.

كما أن تطوير القطاع الصناعي يجب أن يتماشى مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع وذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسين برماج التدريب والتاهيل وتوجيهها إلى خدمت القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى رفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي.[58]

ا2-التركيز على صناعات معينة للتصدير .

[57] قوريش نصرة،مرجع سبق ذكرة،ص101-102

[58] أ،عبود رزقين، **الاستراتيجية الملاءمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص،176-177

لقد أصبح تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته ضرورة حتمية ينبغي اللجوء إليها وكذلك القيام بصناعات قادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية .

يمكن حصر أهم الصناعات التي يمكن الإستفادة منها في هذا الصدد ندكر منها :

- الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية
- الصناعات الموجهة للتصدير.
- الصناعات التي تستخدم اغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة.
- المشاريع الصناعية التي تركز على رؤوس الأموال والمعرفة والتقنيات الحديثة.
- الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد شبه مصنعة المتوفرة محليا , لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها للأسواق الخارجية .
- الصناعات الهندسية الدقيقة بما فيها عدد ومكونات المكائن والمعدات والصناعات المعدنية.
- الصناعات التي تتميز بطلب عالمي متزايد وخاصة الصناعات البتروكيماوية التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وتنافسية من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة.

إن الآمال في التنمية الفعالة في المستقبل مرهونة إلى حد كبير بالتوسيع في الصادرات خارج المحروقات والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات في توفير مصادر النقد الأجنبي للإقتصاد الوطني .

لقد تم إلغاء العديد من المشاريع التنموية على مستوى الأنفاق الإستثماري للقطاع الصناعي نتيجة تعرض أسعار النفط الخام للتراجع في الأسواق العالمية, مما أثر على هيكل الاقتصاد الوطني حيث أثر إنخفاض عائدات قطاع المحروقات بصفة مباشرة على معدلات الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأس مالي ومتوسط الدخل الفردي وكافة فروع الاقتصاد لذلك نجد أنه من الضروري التنويع في صادرات الاقتصاد الوطني من أجل تجنب إهتزازت فيه في حالت تذبذب أسعار النفط . إن هذا التنويع في الصادرات الجزائرية لا يتوقف على جعل ورفع وتنويع كفاءة الإنتاج الصناعي نقطة مهمة في سياسة التنمية إضافة إلى الربط بين التخطيط للإستثمارات الصناعية للصادرات من خلال توزيع رشيد للإستثمارات الصناعية بين قطاعات الإنتاج الصناعي المختلفة[59]

3-تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات.

إن سمة عدم الاستقرار الإداري تسيطر على مجمل المؤسسات مما يجعلها تنعكس على السياسات الاقتصادية وعلى القطاع الصناعي من خلال عرقلة قطاع التصنيع والتصدير ذلك لأن الاستقرار الذي هو مسار الإستمرار شرطان أساسيان للفعالية.

[59] أ,عبود رزقين، مرجع سبق ذكره،177

كما ينبغي أيضا إشراك القطاع الخاص في شأن التشريعات والقوانين وتشكيل لجان مشتركة على مستوى عال تمثل مختلف الهيئات والفئات لغايات وضع وتفعيل التشريعات والقوانين وتعديلها.[60]

4- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية (104):

تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في إختراق السوق الدولية, وفي الوقت نفسه تزيد في الدخل الحقيقي للأفراد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة(105).

وعليه فإن التحدي الأساسي أمام الدولة النامية يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الإستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي إتجاهات العولمة الاقتصادية وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل إتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات مما يصعب تحقيق معدلات نمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي الجديد.

ونتيجة لهذه الأوضاع إتبعت الجزائر مجموعة ن الخطوات كتقوية القدرات التنافسية للقاعات الإنتاجية من خلال تنمية قدرات التجديد والتطوير والإبتكار والرفع من الجودة من أجل تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق العالمية المعاصرة. إن تحديات تنمية وتطوير تلك القدرات تتطلب قدرا من الإمكانيات العلمية والمادية والتقنية ذلك لأن تعزيز الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية يعمل علة تقليل تكلفة منتجاته.[61]

5-التخطيط والتنظيم الكفؤ للقطاعين الصناعي والتصديري.

من بين المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي والقطاع التصديري أنه لم تكن هناك سياسة أو خطة وطنية لتشجيع التصدير ذات المدى الزمني المعين ومن ثم لم توضع أهداف محددة.

كما أن التصدير يتم من خلال ما يتوفر من فوائض الإنتاج بعد سد حاجة السوق المحلي وليس على توجه قوام التصدير.

إن التطرق إلى الإستراتيجية الصناعية لا يقصد به تحديد أهداف قصيرة الأجل من خلال بعض السياسات التي تمس بعض المجالات الإنتاجية كالإعفاءات الجمركية مثلا وإنما المقصود هنا هو الإستراتيجية طويلة المدى التي تقوم على تصدير الإنتاج الموجه والمعد خصيصا للتصدير وليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى إن لم يتوقف نهائيا في بعض السنوات.

يتجلى جوهر الإستيراتيجة الصناعية في تحديد أهداف معينة تم تحديد كيفية دفعها إلى حيز التنفيذ وذلك بوضع سياسات مناسبة وإنشاء المؤسسات وبناء الطاقات أو البنية الأساسية ومن ثم الخروج بنموذج ملائم للتنمية الصناعية قادرة على المنافسة والإستمرار وذلك بالأخذ في الإعتبار العناصر التالية:

- إختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة أو الجادبة للإستثمار العربي والأجنبي.

- مراعات إعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.

---

[60] أ.عبود رزقين ، نفس المرجع ،نفس المرجع ،ص 179

[61] ا.عبود رزقين، نفس المرجع،ص179

- التركيز في مجلات التخصيص التي لها إمكانية التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات الترابط مع مختلف القطاعات في المستقبل,

- إختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء إتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي.

- متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها, فضلا على التوصية لإجراء التعديلات الواجبة عليها.

- إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء الذين لديهم الخبرة في فهم وإدرام متطلبات الصناعة وإدامة فر نجاحها.

هذا وتتسع الجهود اللازمة لإعداد الإستراتيجية الصناعية التي تؤدي إلى تغيير الصادرات لكافة الجهات والهيئات التي لها علاقة بعملية الصناعة والتصدير المسؤولة على القطاعات الصناعية والإقتصاد والصناعات الخارجية.[62]

6-تحديد السياسات المالية والإقتصادية الملائمة:

يتوقف نجاح الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير على وجود مجموعة من السياسات المالية والنقدية والإقتصادية والأخرى المساندة لها التي يجب على الدولة القيام بها في إطار سيادتها من أجل المصلحة العامة ومن أجل تعزيز ودع القطاع الصناعي في العديد من المجلات كتبسيط إجراءات تحصيل الرسوم على مستلزمات الإنتاج وتبسيط إجراءات السماح المؤقت بين الروسم الجمركية وغيرها ن الضرائب على المواد الأولوية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها. إضافة إلى إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية وإخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية .
وبالتاي نجد أن هذه السياسة تلعب دورا هاما في تنويع الصادرات حيث تزاول من ناحية تأثيرا إيجابيا في تشجيع الإنتاج من أجل التصدير إلى جانب أنها من ناحية أخرى تدعم قوة المركز والتنافسي للمصدرين في الأسواق الخارجية,
بينما في مجال الصرف فإن تخفيض سعر الصرف يلحق ضررا بالإقتصاد الجزائري أكثر ما ينفعه وذلك راجع إلى أن الواردات الجزائرية هي من السلع الضرورية في حين لا يمتلك الاقتصاد الجزائري بإستثناء البترول أية مزايا نسبية في إنتاج سلع أخرى قابلة للتصدير هذا ما يفرض ضرورة إنتاج سلع أخرى بديلة عن البترول موجهة للتصدير والتي تكون قادرة على المنافسة في السوق الخارجية.
بينما في مجال الرقابة على الجودة فإن أنظمة ضبط الجودة تعتبر مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية والإقتصادية للمجتمع حيث أصبحت الدول المتقدمة تتحكم في الحركة التجارية من خلال نظام إقتصادي أساسه الإنتاج الأفضل جودة والأقل تكلفة وبالتالي الأكثر منافسة. إن أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية

[62]فادية عبد السلام، **دراسة الأسواق الخارجية ويبل النفاذ منها ،سلسلة قضايا التنمية**، معهد التخطيط القومي ،عدد 170،القاهرة 2003،نقلا عن عبود زرقين الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية ي الجزائر، مرجع سابق ،ص 179

تكمن في المساعدة على نفاذ المنتجات على الأسواق العامية ولهذا فإنه ينبغي على المنتجات الصناعية الجزائرية خاصة الموجهة للتصدير المحلي بجودة عالية بخلال الإعتماد على جهود التطوير والترويج وروح الإبتكار فضلا على توفير الأجهزة المنخفضة التي تساعد المنتجين لسلع التصدير على تطوير منتجاتهم والنهوض بمستوى جودتها.[63]

❖ البرنامج الخماسي 2015-2019:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص ال تنويع الاقتصاد الصناعي وزيادة تطورها ونموها غير انه يجب تعزيز هذه المبادرة وربطها فيما بينها بشكل افضل في اطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد, ومناصب الشغل تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل ويجب ان ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.
تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي اقرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية والتي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية واهمها القطاع الصناعي. وخصص لهذا البرنامج الخماسي ما يعادل 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات أهمها:

- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص من المساحات الغذائية بغية محاربة مشكلة الانحراف وبغية محاربة مشكلة الانحراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي340,000 هكتار من الأشجار منها 100,00 شجرة فاكهة
- انشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة حيث ان اول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة الى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الانتاج قريبا
- حاولت الحكومة الجزائرية من خلاله استغلال الإمكانيات طبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال انشاء 50,000 سرير و 15 منتج سياحي
- وباعتبار الدور المزدوج التي تلعبه الصناعات الحرفية باعتباره مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث الداخلي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663كلم عن طريق البرية الخاصة بالهضاب العليا انشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة.[64]

الفرع الثاني : اثار الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية

---

[63] فتحي الحسيني ، **بعض قضايا تنمية الصالدرات الصناعية المصرية ،مجلة معهد التخطيط القومي** ،العدد74،1992،ص122 نقلا عن عبود زرقين ،الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر،مرجع سابق،ص 182

[64] أ.عبود رزقين، نفس المرجع السابق،ص190

اثرتطور الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية فقد اتسم مستواه بالانخفاض في معضم جوانبه كما هو موضح فيما يلي :

أ-الأداء البشري:

إن الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات خاصة الصناعية منها ركزت على الجانب البشري حيث أن أحد أهداف إنشاءها إجتماعيا والمتمثلة في البحث عن التوظيف الشامل لكن بعد مرور هذه المؤسسات إلى وضعية الإستقلالية تم تسريح عدد كبير من العمال. وما تزال إجراءاتالإصلاحات تمس الموارد البشرية وفق برنامج نظام التكوين تحت وصاية وزارة التكوين المهني
وبالرغم من ان اجراءاتالإصلاحات شملت الموارد البشرية الا ان اداءها تميز عموما بالضعف من خلال:

- ✓ عدم اختيار العمال على أساس الكفاءة والتوافق بين المنصب واختصاص الفرد.
- ✓ انعدام التفكير الاستراتيجي لدى المسيرين وبالتالي عدم قدرة اغلبيتهم على اتخاذ القرارات السلبية.
- ✓ سيادة المصلة الشخصية لدى المسيرين على المصلحة العامة.
- ✓ تعسف الإدارة في استخدام سلطاتها وعدم تحقيق مبدأ العدالة الى ترقية العمال او توزيع المكافآت.
- ✓ فشل الإدارة في تحقيق الاحتواء الاجتماعي للعمال بسبب انعدام الحوار والاتصال.
- ✓ عدم رضا العمال على الاجر أدى الى نفس الاعتبار المعنوي له في المجتمع.
- ✓ نقص الخبرة لدى العمال وعدم توافق مستواهم مع الاحتياجات لان التوظيف غير موضوعي.

كل هذه العناصر أدت الى تدني مستوى الأداء البشري بالمؤسسات الجزائرية مما يجعلها لا تصمد أمام منافسيها خاصة وأن الجزائر فتحت سوقها حيث وقعت إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأروبي وتسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يتوجب الاهتمام بالكفاءات والإبداع للعنصر البشري.[65]

ب- الأداء المالي.

لعل أهم المشاكل التي ماتزال تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتعلق بالجانب التمويلي فأداءها الالي متدهور نتيجة المديونية المتراكمة وعدم الملائمة الهيكلية.ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو أسلوب التموين العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد لأنه يستطيع الوصول على الأموال دون العمل, إضافة إلى الغعتماد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل رغم معاناتها من نفس المشاكل.
إن الوضعية المزرية التي آلت إليها معظم المؤسسات الجزائرية ليست وليدة الصدفة فالمتتبع لمسار تمويل هذه المؤسسات يلاحظ تناقض نمط التمويل الذي إنتهجته السلطات العمومية مند الإستقلال والذي يرد إلى عاملين أساسيين هما:

- دور الخزينة العمومية والبنوك في تمويل الاقتصاد.
- القيود والإجراءات المفروضة على هذه المؤسسات.

[65] الهام يحياوي، **الجودة لتحسين الأداء المالية لمؤسسات الصناعية الجزائرية:دراسة ميدانية ،مجلة النهضة،كلية الاقتصاد والغلوم الإنسانية،جامعة القاهرة** مصر،المجلد8،العدد3،يوليو 2007،ص105،نقلا عن الهام يحياوي ،نجوى عبد الصمد،دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية،ص3

ج- الأداء التموني:

أثر تطور الإصلاحات الاقتصادية على أداء تموين المؤسسات الجزائرية خاصة الصناعية منها, فمع إستعدادها على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بدأ الإلغاء التدريجي لبعض القيود على الواردات مع تخفيض الرسوم الجمركية خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية خاصة الصناعية منها, ويتجلى ضعف أداء التموين الصناعي من حيث:

- التبعية المتزايدة في إستيراد المواد واللوازم الأساسية وبالتحديد قطع الغيار.
- ارتفاع مستوى الواردات خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
- عدم ملاءمة التكنولوجيا المستوردة مع التكوين المحلي.
- سوء تسيير المخزون من حيث الإحتفاظ بمخزون قد تتجاوز قيمته عدة شهور من رقم أعمال المؤسسة فضلا عن ارتفاع تكاليف التخزين.

ح- الأداء الإنتاجي:

تميزت الإصلاحات بنتائج محدودة لمؤسسات القطاع الصناعي حيث إتسم الاقتصاد الصناعي الوطني بعدة إختلالات أهمها:

- إنخفاض مستمر لمعدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية في القطاع الصناعي خاصة بالنسبة الصناعة خارج نطاق المحروقات.
- تقليل الإستثمارت العمومية خاصة في القطاع الصناعي لفائدة الإستثمارات في هياكل إقتصادية وإجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل في النصف الأول من الثمانينيات.
- ارتفاع ونمو كبير في التكلفة النقدية قدر بـ21,2%.
- إنخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الداخلية.
- ولتحديد وضعية الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية لابد من توفر بعض المؤشرات لتقييمه حيث أن أهم مؤشر يتمثل في معدل إستغلال الطاقة الأجنبية وبإستثناء قطاع المحروقات فإن بقيت القطاعات حققت عدل إستغلال لطاقاتها تراوح بين 45,1% لقطاع الجلود و86,2% لقطاع مواد البناء , فإن أهم قطاعين صناعيين تجاوزا 50% هو صناعة مواد البناء حيث تراوح المعدل فيها من 59,5% إلى 86,2% خلال 2009-2011 وكذا الصناعات الغذائية والفلاحية حيث تراوح المعدل فيها 58,1% 65,7% خلال نفس الفترة (92).

ومن خلال ماسبق يتضح أن الأداء الإنتاجي سيء للمؤسسات الصناعية فهي لم تتمكن من تحقيق أهدافها الإنتاجية وكذا عدم الإستغلال الأمثل لمواردها بسبب عدة عوامل أهمها: إهتلاك معظم أجهزتها وآلاتها, الإنقطاع المستمر لمخزونها ن المواد الأولية بسبب التبعية إلى الدول الأجنبية, وإرتفاع نسب الغيابات وكذا منافسة القطاع الخاص الوطني والأجنبي إضافة إلى الأثار والإصلاحات المتمثلة في: أساليب النسيير التقليدية , غياب إستراتيجية شاملة ومرنة, التنظيم البيروقراطي, إنعدام نظام معلومات من والقيود المالية والمادية المفروضة(93).[66]

خ- الأداء التسويقي :

أن معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لها إداة تسويق بالمفهوم الحديث بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الادر والوارد من السلع. والسبب في ذلك راجع للنظام

[66] الهام يحياوي ، نجوى عبد الصمد، **الجودة كمدخل للأداء التنموي المتميز بالمؤسسات الصناعية الجزائرية** : دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتنمية لمنظمات الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سكيكدة،الجزائر 2007 ،نقلا عن الهام يحياوي ،نجوى عبد الصمد ، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية ،ص 3

الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر عن النتائج المحققة ميدانيا, إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فه البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي.

ولمعرفة وضعية الأداء التسويقي للمؤسسات الصناعية لابد من توفر بعض المؤشرات لتقييمه حيث أن أهم مؤشر متاح لدينا هو معدل نمو أسعار الإنتاج الصناعي للقطاعين خارج قطاع المحروقات: العمومي بنسبة نمو تتراوح بين 3,4 و2,2% خلال 2009-2011 والخاص بنسبة تتراوح بين 1,2 و1,1% خلال نفس الفترة بالنسبة للصناعات التحويلية. إضافة إلى أن الصادرات الجزائرية في القطاع الصناعي خارج المحروقات بلغت سنة 2011 ارتفاع قدر بنسبة 47,6% حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية 33,7%(95).

ومن خلال ما سبق يتضح عموما أن الأداء التسويقي سيء لمعظم المؤسسات الصناعية بسبب عدة عوامل أهمها:

- العوائق المرتبطة بطبيعة التسويق.
- العوائق المرتبطة بالنظام والبيئة الاقتصادية.
- العوائق الخاصة بالذهنية التسييرية.

وأمام كل هذا فإن المؤسسة الصناعية الجزائرية مطالبة اليوم في ظل إقتصاد السوق بالإهتمام بالأداء ببعديه: الأول خاص بتحديد الأهداف مع كيفية بلوغها والثاني متعلق بالإستغلال الأمثل لموارده ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع إحدى أساليب تحسينه كالأساليب الكمية.[67]

[67] الهام يحياوي ،نجوى عبد الصمد، نفس المرجع السابق ,ص4

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يمكننا القول ان الاقتصاد الجزائري شهد من الاستقلال تحولات وتغيرات جذرية املتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الدولية والوطنية وهذا على كافة الاقتصادية والايدولوجية والسياسية, فنجدها غداه الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ولكن سرعان مابدات هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا عند بداية الثمانينات بفعل الازمة النفطية, وقد رافقت هذه الازمة ابتداءا من مطلع التسعينات الى تبني الجزائر استراتيجيات فعالة من اجل تطوير وتنوع الصناعة الجزائرية وبعد الالفية سرعت الدولة الجزائرية من نشاطها الصناعي فأدخلت أساليب واستراتيجات تنموية من اجل توضيح معالم الطريق امام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية.

خاتمة عامة:

يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ورفع مستوى إنتاجيته كما أن االتوسع الصناعي السريع, يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الإقتصادي المشوه حيث يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من الإستيراد مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إن نجاح عملية التصنيع لابد أن ترافقها إستراتيجيات واضحة تنسجم مع الموارد والإمكانيات المتاحة وتتضافر فيها الجهود القطاعية العام والخاص وتلعب فيها الدولة دورا حيويا لتحقيق الأهداف التنموية, ولأن الجزائر تعتبر ضممن الدول النامية فقد عرف القطاع الصناعي فيها منذ الإستقلال إلى غاية 2019 تطورات عدة في مختلف الفترات حيث تميز القطاع الصناعي خلال الستينات بالهشاشة لكن خلال سنوات السبعينات قررت السلطات الجزائري إنتهاج سياسة إقتصادية شاملة مبنية على إستيراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتحقيق الإستقلال الاقتصادي, أما في سنوات الثمانينيات فتم تسجيل العديد من الإختلالات الاقتصادية أهمها عدم التكامل في القطاع الصناعي كما شهدت هذه المرحلة عدة إصلاحات أهمها إعادت الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية وفي بداية التسعينات قامت بإقامت برنامج تعديل هيكلي لتصحيح الخلل في القطاع الصناعي.

ومع الألفية شهدت الجزائر مرحلة تحول عميقة من شأنها تطوير هيكلة القطاع وذلك بواسطة تطبيق إستراتيجيات وسياسات إنعاش الصناعة الجزائرية وتسعى من خلالها إلى الإنتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة تطو الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات.

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج من شأنها تأكيد بعض الفرضيات وتقديم بعض الإقتراحات كما يلي :

أولا: نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج :

- تمكنا من خلال هذه الدراسة بمعرفة أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تساعدنا في الإستغلال الأمثل لهذه الموارد في تحقيق مستويات عالية من الإنتاج وتطوير القطاع الصناعي .
- وأن هناك العديد من البدائل الهامة والأساليب لرفع وزيادة مردوديتها وتنويع إقتصادها وهذا ما أكدته **الفرضية الأولى.**
- الإستراتيجيات والسياسات التي إنتهجتها الجزائر والإصلاحات التي تبنتها في تنمية صادراتها كانت ضعيفة إلى غاية ظهور البوادر الإيجابية وتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي للإستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.
- ويتوقف نجاح الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير على وجود عدة سياسات وأساليب إقتصادية ومالية ملائمة وجديدة التي يجب على الدولة القيام بها من أجل تعزيز ودعم القطاع الصناعي في العديد من المجالات وهذا ما **أكدته الفرضية الثانية.**
- تهدف الدراسة إلى أنه رغم إستراتيجيات التطور التي إنتهجتها السياسة الجزائرية لتنويع الصناعة فيها إلا أنه بقيت هناك مشاكل تعترض المؤسسة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالأداء البشري والمالي والذي يرجع بالضرورة إلى قلة التفكير الإستراتيجي لدى المسيرين وعدم قدرتهم على إتخاد القرارات وهذا ما **أكدته الفرضية الثالثة.**

ثانيا : الإقتراحات :

في ضوء النتائج السابقة تمكنا من صياغة بعض الإقتراحات وهي:

1 - الإستمرار في تقديم الدعم للقطاع الصناعي والمواصلة في برنامج الإصلاح من خلال بدل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني وهذا من أجل تعزيز دور الصادرات في تحقيق التنمية.
2 - العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات المحورية وخاصة الصناعة والفلاحة وكذلك التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات للأجيال القادمة.
3 - الإهتمام برفع مستويات الجودة وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتوج مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية خاصة في مجال الصناعة.
4 - ضرورة زيادة مهارات العاملين وتنميتهم ودعمهم ماديا بالإضافة إلى تحقيق الأداء المالي من أجل تقوية المركز التنافسي للصناعة الجزائرية.
5 - ضرورة تفعيل وخلق علاقات مع البلدان في عدة مجالات لتحقيق التعاون وتبادل الخبرات التي سوف تستفيد منها الجزائر مستقبلا.
6 - الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطاءها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
7 - خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية وتنمية مهارات الترويج في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا. آفاق الدراسة:

بعد إستعراض النتائج تبادرت لنا تساؤلات جديدة ممكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- كيف يمكن لإستراتيجيات تطور الصناعة الجزائرية على خلق التنافس في الأسواق الدولية؟
- أثر إسترتيجيات القطاع الصناعي في الجزائر على الميزان التجاري؟
- دور نمو القطاع الصناعي في زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- دراسة الموضوع بالطريقة القياسية؟

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- بنجمين حضورا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962_1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012.
- تشارل جاريت جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل مكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد احمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.
- سعدون بوكيوس، إقتصاد الجزائر، محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1976.
- عبد الحميد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريد أم الحسن، دار المريخ للنشر، 1999.
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وأهداف، دار الخلدونية ، الجزائر.
- فتيحة فيصل منيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
- محمد بلقاسم حسن البهلول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- محمد بلقاسم حسن البهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الإقتصادية ، دار حلب للنشر، بدون سنة نشرها.
- محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة (دراسة تطبيقية ونظرية)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987.
- محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
- د. محمد سلمان حسن، التخطيط الصناعي، دار الطليعة ، بيروت، سلسلة دراسات تقدمية، يونيو 1974.

- **الرسائل الجامعية:**

- سالم ولد محمد مسطفى، مذكرة ماجيستار بعنوان: إستراتيجية التنمية الصناعية في موريطانيا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2003/2002.
- عبد الله بلودناس، الاقتصاد الجزائري للإنتقال من الخطة إلى السوق، ومدى إنجاز أهداف الدراسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر 2005/2000.
- عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة2012 .
- محمد العلي، الإستثمار الحكومي ودوره في تنية صادرات سوريا، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الأقتصاد 2002.
- نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة للأهداف في ندمجة النظم الصناعية وعلوم التسيير و علوم تجارية، جامعة ابي بكر بالقايد، السنة الجامعية 2016/2015.

- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاعات الصناعية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، السنة الجامعية 2018/2017.

- **الملتقيات والمجلات:**

- إلهام يحياوي، الجودة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية، دراسة ميدانية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 3، نقلا عن إلهام يحياوي ، نجلة عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- إلهام يحياوي، نجلة عبد الصمد، كمدخل للأداء التنموي المتميز بالمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية، المؤتمر الدولي الثالث حول الجودة والتنمية لمنظمات الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر 2007، نقلا عن إلهام يحياوي، نجلة عبد الصمد الجودة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية.
- حميد بنية و الدكتور فوكارشة سفيان، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، محور المداخلة ، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، عنوان المداخلة: الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية، جامعة البليدة.
- ضياء مجيدالموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2001.
- صالحي ناجية،تقييم آثاربرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثماروالنمو الاقتصلدي خلال الفترة 2001-2004،أبحاث المؤتمر الدولي ،جامعة سطيف سنة 2013
- علي مبروكي ،تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والاهداف السياسية للدولة،ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ،بيروت 1991.
- فادية عبد السلام،دراسة الأسواق الخارجية وتمويل النفاذ فيها،سلسلة قضايا النخبة،معهد التخطيط القومي،العدد170،القاهرة 2003 نقلا عن عبود رزقين، الأسس الملائمة للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

- فتحي الحسيني،بعض قضايا تنمية الصناعات الصادرات الصناعية المغربية، مجلة معهد التخطيط القومي العدد 74 ص 122، نقلا عن عبود رزقين، الأسس الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر.

❖ المواقع الإلكترونية:

- http://daar-m.com/downlods.php.do=fill&=1645&act.
- http://vnarulddim:kaw.edu.sa/fill/0004512/subjects/doc.
- EH.Chemberin the theory of monopolistic competition the edition Harvard univ press Cambridge Oxford.1965.

خاتمة عامة:

يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ورفع مستوى إنتاجيته كما أن االتوسع الصناعي السريع, يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الإقتصادي المشوه حيث يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من الإستيراد مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إن نجاح عملية التصنيع لابد أن ترافقها إستراتيجيات واضحة تنسجم مع الموارد والإمكانيات المتاحة وتتضافر فيها الجهود القطاعية العام والخاص وتلعب فيها الدولة دورا حيويا لتحقيق الأهداف التنموية, ولأن الجزائر تعتبر ضممن الدول النامية فقد عرف القطاع الصناعي فيها منذ الإستقلال إلى غاية 2019 تطورات عدة في مختلف الفترات حيث تميز القطاع الصناعي خلال الستينات بالهشاشة لكن خلال سنوات السبعينات قررت السلطات الجزائري إنتهاج سياسة إقتصادية شاملة مبنية على إستيراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتحقيق الإستقلال الاقتصادي, أما في سنوات الثمانينيات فتم تسجيل العديد من الإختلالات الاقتصادية أهمها عدم التكامل في القطاع الصناعي كما شهدت هذه المرحلة عدة إصلاحات أهمها إعادت الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية وفي بداية التسعينات قامت بإقامت برنامج تعديل هيكلي لتصحيح الخلل في القطاع الصناعي.

ومع الألفية شهدت الجزائر مرحلة تحول عميقة من شأنها تطوير هيكلة القطاع وذلك بواسطة تطبيق إستراتيجيات وسياسات إنعاش الصناعة الجزائرية وتسعى من خلالها إلى الإنتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة تطو الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات.

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج من شأنها تأكيد بعض الفرضيات وتقديم بعض الإقتراحات كما يلي :

أولا: نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج :

- تمكنا من خلال هذه الدراسة بمعرفة أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تساعدنا في الإستغلال الأمثل لهذه الموارد في تحقيق مستويات عالية من الإنتاج وتطوير القطاع الصناعي .
- وأن هناك العديد من البدائل الهامة والأساليب لرفع وزيادة مردوديتها وتنويع إقتصادها وهذا ما أكدته **الفرضية الأولى.**
- الإستراتيجيات والسياسات التي إنتهجتها الجزائر والإصلاحات التي تبنتها في تنمية صادراتها كانت ضعيفة إلى غاية ظهور البوادر الإيجابية وتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي للإستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.
- ويتوقف نجاح الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير على وجود عدة سياسات وأساليب إقتصادية ومالية ملائمة وجديدة التي يجب على الدولة القيام بها من أجل تعزيز ودعم القطاع الصناعي في العديد من المجالات وهذا ما **أكدته الفرضية الثانية.**
- تهدف الدراسة إلى أنه رغم إستراتيجيات التطور التي إنتهجتها السياسة الجزائرية لتنويع الصناعة فيها إلا أنه بقيت هناك مشاكل تعترض المؤسسة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالأداء البشري والمالي والذي يرجع بالضرورة إلى قلة التفكير الإستراتيجي لدى المسيرين وعدم قدرتهم على إتخاد القرارات وهذا ما **أكدته الفرضية الثالثة.**

ثانيا : الإقتراحات :

في ضوء النتائج السابقة تمكنا من صياغة بعض الإقتراحات وهي:

1- الإستمرار في تقديم الدعم للقطاع الصناعي والمواصلة في برنامج الإصلاح من خلال بدل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني وهذا من أجل تعزيز دور الصادرات في تحقيق التنمية.
2- العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات المحورية وخاصة الصناعة والفلاحة وكذلك التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات للأجيال القادمة.
3- الإهتمام برفع مستويات الجودة وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتوج مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية خاصة في مجال الصناعة.
4- ضرورة زيادة مهارات العاملين وتنميتهم ودعمهم ماديا بالإضافة إلى تحقيق الأداء المالي من أجل تقوية المركز التنافسي للصناعة الجزائرية.
5- ضرورة تفعيل وخلق علاقات مع البلدان في عدة مجالات لتحقيق التعاون وتبادل الخبرات التي سوف تستفيد منها الجزائر مستقبلا.
6- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطاءها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
7- خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية وتنمية مهارات الترويج في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا. آفاق الدراسة:

بعد إستعراض النتائج تبادرت لنا تساؤلات جديدة ممكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- كيف يمكن لإستراتيجيات تطور الصناعة الجزائرية على خلق التنافس في الأسواق الدولية؟
- أثر إسترتيجيات القطاع الصناعي في الجزائر على الميزان التجاري؟
- دور نمو القطاع الصناعي في زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- دراسة الموضوع بالطريقة القياسية؟

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- بنجمين حضورا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962_1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012.
- تشارل جاريت جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل مكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد احمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.
- سعدون بوكيوس، إقتصاد الجزائر، محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
- عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1976.
- عبد الحميد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريد أم الحسن، دار المريخ للنشر، 1999.
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وأهداف، دار الخلدونية ، الجزائر.
- فتيحة فيصل منيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
- محمد بلقاسم حسن البهلول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي- مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- محمد بلقاسم حسن البهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الإقتصادية ، دار حلب للنشر، بدون سنة نشرها.
- محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة (دراسة تطبيقية ونظرية)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1987.
- محمد محروس إسماعيل، إقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
- د. محمد سلمان حسن، التخطيط الصناعي، دار الطليعة ، بيروت، سلسلة دراسات تقدمية، يونيو 1974.

- **الرسائل الجامعية:**

- سالم ولد محمد مسطفى، مذكرة ماجيستار بعنوان: إستراتيجية التنمية الصناعية في موريطانيا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2003/2002.
- عبد الله بلودناس، الاقتصاد الجزائري للإنتقال من الخطة إلى السوق، ومدى إنجاز أهداف الدراسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر 2005/2000.
- عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة2012 .
- محمد العلي، الإستثمار الحكومي ودوره في تنية صادرات سوريا، رسالة ماجيستار غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الأقتصاد 2002.

- نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة للأهداف في ندمجة النظم الصناعية وعلوم التسيير و علوم تجارية، جامعة ابي بكر بالقايد، السنة الجامعية 2016/2015.
- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاعات الصناعية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، السنة الجامعية 2018/2017.
- **الملتقيات والمجلات:**
- إلهام يحياوي، الجودة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية، دراسة ميدانية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 3، نقلا عن إلهام يحياوي ، نجلة عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- إلهام يحياوي، نجلة عبد الصمد، كمدخل للأداء التنموي المتميز بالمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية، المؤتمر الدولي الثالث حول الجودة والتنمية لمنظمات الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر 2007، نقلا عن إلهام يحياوي، نجلة عبد الصمد الجودة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية.
- حميد بنية و الدكتور فوكارشة سفيان، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، محور المداخلة ، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، عنوان المداخلة: الإستراتيجية الصناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية، جامعة البليدة.
- ضياء مجيدالموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2001.
- صالحي ناجية،تقييم آثاربرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثماروالنمو الاقتصلدي خلال الفترة 2001-2004،أبحاث المؤتمر الدولي ،جامعة سطيف سنة 2013
- علي مبروكي ،تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والاهداف السياسية للدولة،ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ،بيروت 1991.
- فادية عبد السلام،دراسة الأسواق الخارجية وتمويل النفاذ فيها،سلسلة قضايا النخبة،معهد التخطيط القومي،العدد170،القاهرة 2003 نقلا عن عبود رزقين، الأسس الملائمة للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

- فتحي الحسيني،بعض قضايا تنمية الصناعات الصادرات الصناعية المغربية،مجلة مغهد التخطيط القومي العدد 74 ص 122، نقلا عن عبود رزقين، الأسس الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر.

❖ المواقع الإلكترونية:

- http://daar-m.com/downlods.php.do=fill&=1645&act.
- http://vnarulddim:kaw.edu.sa/fill/0004512/subjects/doc.

- EH.Chemberin the theory of monopolistic competition the edition Harvard univ press Cambridge Oxford.1965.

إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتحديات تنويعها

الملاحق

إن الصناعة هي المحرك الأساسي للإقتصاد في أي دولة مهما كان حجمها، فهي رافد مهم للحياة العملية و الاقتصادية وتشكل دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية و المستدامة . لهذا فإن الدول الصناعية تعد من الدول الكبرى المتحكمة في مصائر الدول الصغرى التي تعتمد على غيرها من الدول، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة جميع الإستراتيجيات والتحديات التي ساعدت على تطوير وتنويع القطاع الصناعي الجزائري والذي يعتبر مسارا هاما لتحقيق التقدم والإزدهار لجميع الدول والبلدان في العالم.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي الثاني والمتمثل في:

- **ماهي إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتحديات تنويعه ؟**

وللإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وفهمالموضوع وتحديد أبعاده لبد من طرح تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- هل توجد بدائل فعالة تمتلكها الجزائر من أجل تطوير وتنويع القطاع الصناعي.؟
- على ماذا يتوقف نجاح استراتيجيات تطوير الصناعة من أجل تعزيز القطاع الصناعي الجزائري؟

ما السبب في وجود مشاكل في الصناعة الجزائرية رغم استراتيجيات تطويرها؟

تمت الإجابة عن التساؤلات الفرعية من خلال وضع فرضيات يهدف إختيارها والتحقق منها بالإثبات أو النفي بعد التعمق في البحث حول موضوع الدراسة، وتمثلت هذه الفرضيات فيما يلي:

1. توجد بدائل فعالة تمتلكها الجزائر من اجل تطوير القطاع الصناعي الجزائري.
2. يتوقف نجاح استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي من أجل تعزيز القطاع الصناعي على وجود عدة سياسات وأساليب من أجل التنويع والانتعاش.
3. وجود مشاكل في الصناعة الجزائرية رغم وجود استراتيجيات الصناعة هو عدم وجود فعالية للمسيرين الاقتصاديين على اتخاد قراراتهم ووضع خطة واضحة تتماشى مع الإمكانيات الموجودة.

تم إتباع نموذج imrad في إعداد هذا البحث، أما بالنسبة للمنهج المتبع في إعداد هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يرجع لطبيعة الموضوع الذي إهتم به البحث، حيث تمكنا بواسطته من وصف متغيرات البحث والمتمثلة في إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي بصفة عامة وهذا ماتحدثنا فيه في الفصل الأول بينما شمل الفصل الثاني تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتعلقة بتلك الإستراتيجيات وبالتحديد في الجزائر، ومن ثم فهو العلاقة بين المتغيرات وبالتالي تقييمها وصولا للنتائج التي استهدفتها الدراسة.
كما تم الإعتماد على المراجع باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، واستخدمنا في ذلك العديد من الكتب والرسائل الجامعية والأطروحات والمجلات والملتقيات .

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين أساسيين هما:

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة

وهو عبارة عن فصل تمهيدي يقدم الجانب النظري للقطاع الصناعي وإستراتيجياته، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية حيث تطرقنا في أول مبحث إلى معالجة مفاهيم لأساسية للصناعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني فيتعلق بالتعرف على الإستراتيجيات لهذه الصناعة وإبراز العلاقة بينها وبين استراتيجيات تنويعها، أما المبحث الثالث فاختص بغرض الدراسات السابقة التي تم الإعتماد عليها في إعداد البحث والقيمة المضافة العلمية لذلك.

الفصل الثاني: آفاق نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر.

إهتم هذا الفصل بغرض الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، فاهتم المبحث الأول بالإشارة إلى واقع الصناعة في الجزائر من 1961/1999 من خلال ذكر الإصلاحات والمخططات التي تمكن الجزائر من خلالها من معالجة ماخلفه الإستدمار قبل الإستقلال وذلك بواسطة وضع مجموع ة من الإحصائيات والبيانات التي تفسر هذا التطور، كما تناولنا فيه خصائص القطاع الصناعي في الجزائرأما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن إستراتيجيات تنويع القطاع الصناعي في الجزائر 2000/2019، وذلك بذكرنا فيه أساليب إنعاش الصناعة الجزائرية ثم الإستراتيجية الجديدة للصناعة الجزائرية و آثارها.

في الجانب الأول والتطبيقي من دراستنا تم التركيز على التطرق إلى جميع مفاهيم الصناعة بصفة عامة فتحدثنا في البداية عن نشأتها ومراحل قيامها حيث تعود نشأتها إلى المجتمع البدائي فكانت أدواتها بسيطة وسهلة وتطورت مع الوقت شيئا فشيئا، وللأهمية البالغة الدي يقدمه القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية أصبح الاهتمام بالجانب الصناعي هدفا تسعى إلى تحقيقه أغلب الدول للخروج من التبعية خاصة في الدول النامية التي تفتقد إلى الثروات وسوء إستغلالها فركزت جميع الدول بوضع تصنيف للصناعة باعتبار أنالقطاع الصناعي يتشكل من العديد منالمؤسسات التي تتفرع إلى فروع حيث صنفت إلى:

- **صناعات حسب أهمية المنتوج**
- **صناعات حسب التكنلوجيا المستخدمة**
- **الصناعة حسب التصنيف القياسي الدولي**
- **الصناعة حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONC**

ولأجل نجاح هذه الصناعة حددت عدت عوامل لذلك منها: الأسواق، الإدارة، النقود، الآلات، الوسائل، الموارد.
ولهذا فإن الصناعة لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة حيث توجد عدت مزايا لها ومن أبرزها زيادت الإنتاجية، تحسين معدلات التبادل التجاري، تعزيز القدرة الدفاعية للبلد.
ولذلك وضعت عدة إستراتيجيات لها تتماشى مع إمكانيات وقدرات الدولة وهي:

- **إستراتيجية التصنيع المتعلقة بنوع الصناعة(صناعة ثقيلة أو خفيفة)**
- **إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالمشروعات(خاصة أو عامة)**
- **استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي**
- **استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة**

ونتيجة للأهمية التي تقدمها هذه الصناعة لتحقيق التنمية الصناعية قامت الدول النامية بالإهتمام بها لوجود عدت أسباب لكن بالرغم من ذلك تبقى هناك مشاكل تعرقل عملية التنمية فيها وأبرزها عدم نجاحها في مواجهة الفقر والبطالة المرتفعة دائما.

تم التركيز في هذا الفصل على آفاق نمو وتطوير إستراتيجيات القطاع الصناعي في الجزائر ولأنها تعتبر من الدولالنامية فقد عرف القطاع الصناعي فيها منذ الإستقلال إلى 2019 تطوراتةعدة في مختلف الفترات حيث تميز القطاع الصناعي خلال الستينات بالهشاشة لكن خلال سنوات السبعينات قررت السلطات الجزائرية إنتهاج سياسة إقتصادية شاملة أما في سنوات الثمانينات فسجلت بعض الإختلالات في هذا القطاع كماشهدت عدة إصلاحات فيها كإعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات الصناعية وفي بداية التسعينات قامت بوضع تعديل هيكلي لتصحيح الخلل في هذا القطاع واعتمدنا على عدة إحصائيات ومخططات بيانية لذلك:

القطاعات	الاستثمارات	النسبة
المحروقات والموارد الكيميائية	2710	51
المناجم	180	4
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1200	23
الصناعة التحويلية	1050	20
المجموع	5400	100

إستراتيجية تطور القطاع الصناعي 1962.1969

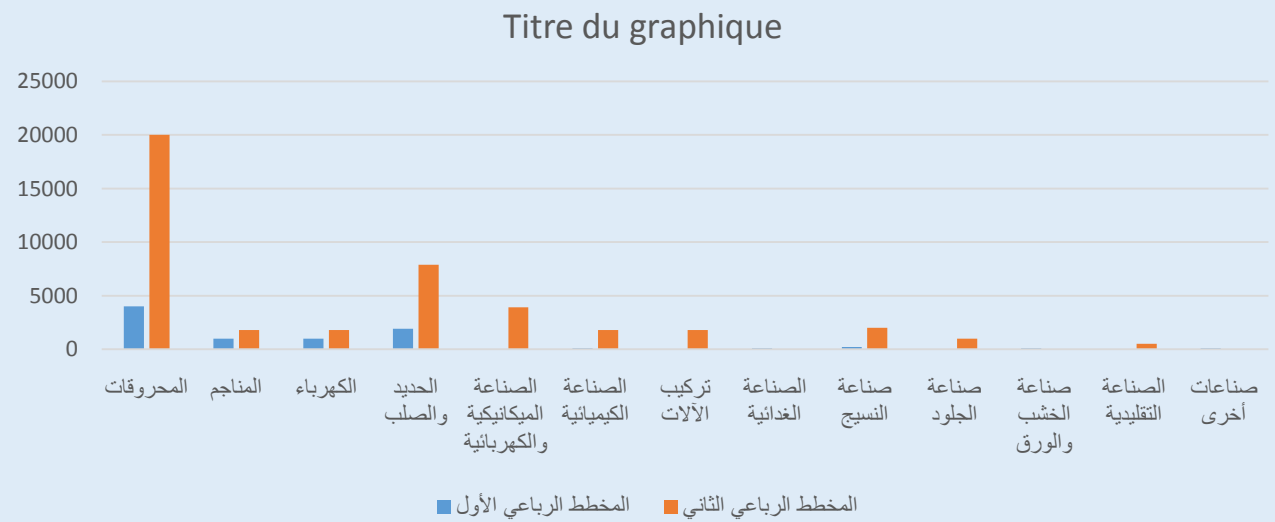

إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1970.1979

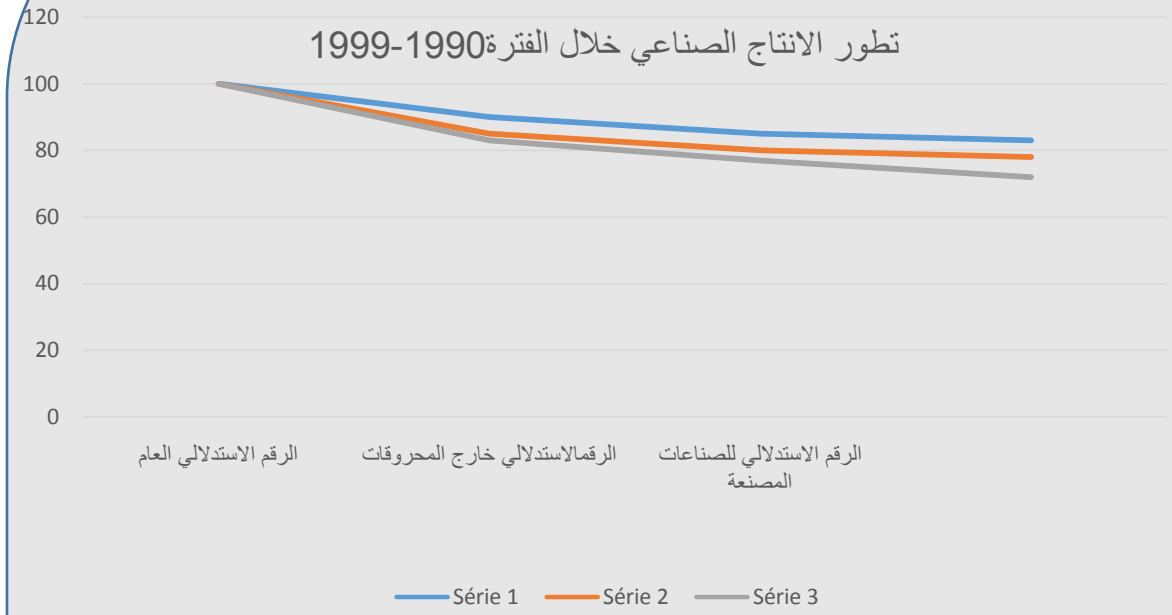

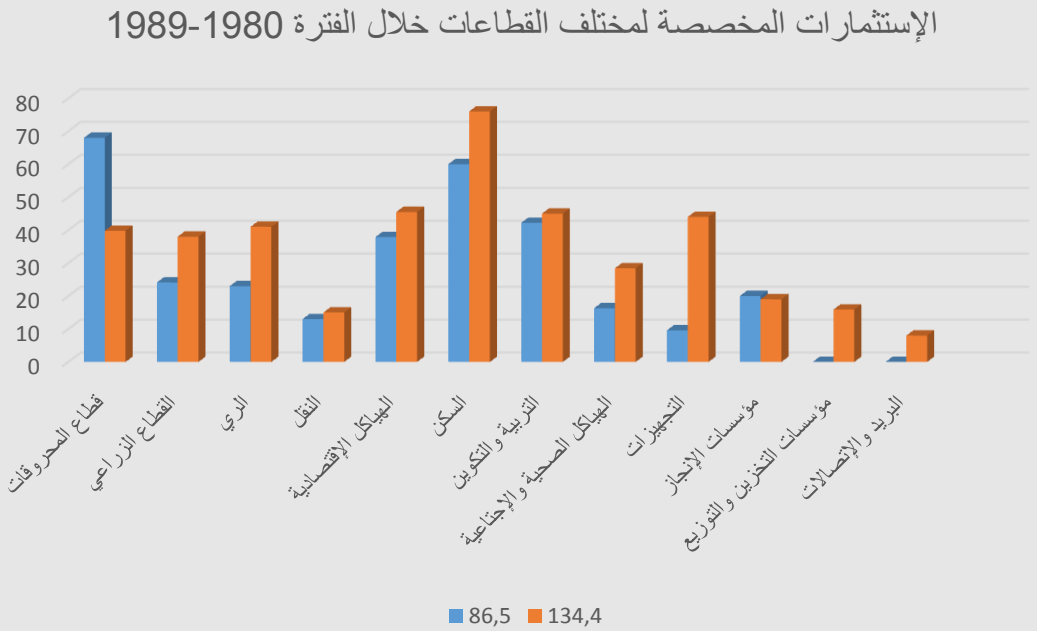

إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1980.1989

إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1990.1999

وبعد الألفية شهدت الجزائر مرحلة تطور عميقة من شانها تطوير هيكلة القطاع وذلك بواسطة إستراتيجيات و سياسات إنعاش الصناعة الجزائرية ومن بين أساليب الإنعاش الصناعي الجزائري: إستراتيجية ترقية الإستثمار، إستراتيجية التأهيل، إستراتيجيةتطوير العنصر البشري، أما الإستراتيجية الجديدة المقترحة للصناعة الجزائرية تمثلت في: التركيز على صناعات معينة للتصدير، إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها، تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات، ... إلخ. وبالرغم من هذا التطور فإن هناك آثار لتطوير تلك الإصلاحات والسياسات تمثلت في: الأداء البشري، الأداء المالي، أداء التموين، الأداء التسويقي.

أولا: نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج :

- تمكنا من خلال هذه الدراسة بمعرفة أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تساعدنا في الإستغلال الأمثل لهذه الموارد في تحقيق مستويات عالية من الإنتاج وتطوير القطاع الصناعي .
- وأن هناك العديد من البدائل الهامة والأساليب لرفع وزيادة مردوديتها وتنويع إقتصادها.
- الإستراتيجيات والسياسات التي إنتهجتها الجزائر والإصلاحات التي تبنتها في تنمية صادراتها كانت ضعيفة إلى غاية ظهور البوادر الإيجابية وتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي للإستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.
- ويتوقف نجاح الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير على وجود عدة سياسات وأساليب إقتصادية ومالية ملائمة وجديدة التي يجب على الدولة القيام بها من أجل تعزيز ودعم القطاع الصناعي في العديد من المجالات.
- تهدف الدراسة إلى أنه رغم إستراتيجيات التطور التي إنتهجتها السياسة الجزائرية لتنويع الصناعة فيها إلا أنه بقيت هناك مشاكل تعترض المؤسسة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالأداء البشري والمالي والذي يرجع بالضرورة إلى قلة التفكير الإستراتيجي لدى المسيرين وعدم قدرتهم على إتخاد القرارات.

ثانيا : الإقتراحات :

في ضوء النتائج السابقة تمكنا من صياغة بعض الإقتراحات وهي:

- الإستمرار في تقديم الدعم للقطاع الصناعي والمواصلة في برنامج الإصلاح من خلال بدل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني وهذا من أجل تعزيز دور الصادرات في تحقيق التنمية.
- العمل على التنسيق بين مختلف القطاعات المحورية وخاصة الصناعة والفلاحة وكذلك التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات للأجيال القادمة.
- الإهتمام برفع مستويات الجودة وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتوج مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية خاصة في مجال الصناعة.
- ضرورة زيادة مهارات العاملين وتنميتهم ودعمهم ماديا بالإضافة إلى تحقيق الأداء المالي من أجل تقوية المركز التنافسي للصناعة الجزائرية.
- ضرورة تفعيل وخلق علاقات مع البلدان في عدة مجالات لتحقيق التعاون وتبادل الخبرات التي سوف تستفيد منها الجزائر مستقبلا.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطاءها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية وتنمية مهارات الترويج في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا. آفاق الدراسة:

بعد إستعراض النتائج تبادرت لنا تساؤلات جديدة ممكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- كيف يمكن لإستراتيجيات تطور الصناعة الجزائرية على خلق التنافس في الأسواق الدولية؟
- أثر إسترتيجيات القطاع الصناعي في الجزائر على الميزان التجاري؟
- دور نمو القطاع الصناعي في زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- دراسة الموضوع بالطريقة القياسية؟